

الدولة الحرّة

مطلب قرآني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ

.. لمعرفة درجة التناقض في فكر الداعين إلى دولة دينية ، لمعرفة درجة الحاجة للدولة الحرّة ، أبدأ هذا البحث بطرح التساؤل التالي على المطّبلين والمزمرين لقيام دولة دينية حسب أهوائهم المذهبية والطائفية ، فأقول لهم : في مجتمعكم الإنساني كأبي مجتمع عادي يتكوّن من مذاهب مختلفة وطوائف مختلفة وأديان مختلفة وثقافات مختلفة .. هل تُكفّرون الطائفة الفلانية المختلفة مع طائفكم ، أو المذهب الفلاني المختلف مع مذهبكم ، أو الدّين الفلاني المختلف مع دينكم ، أم لا ؟ .. وهل هم - في معتقدكم - بسوية عقديّة واحدة معكم ؟ .. وهل ترضون أن تنقادوا لهم في دولة دينية مبنية على معتقدات تلك المذاهب والطوائف والأديان التي تختلفون معها ، أم لا ؟ ... وعندها سنكون في إجابتهم أمام احتمالين :

١- إمّا أن يكونوا كاذبين ويقولوا لنا : نحن لا نعتقد أنّهم كافرون ، ولا نعتقد أنّهم بمستوى أقلّ منّا في العقيدة ، ولا مشكلة عندنا في أن نقاد لهم في دولة دينيّة مبنية بدستورها وأحكامها على مبادئ مذاهبهم وطوائفهم وأديانهم التي نختلف معها .. وهنا نسألهم : ما الفائدة إذاً من دعوتكم لهذه الدولة الدنيّة المبنية على خصوصياتكم المذهبيّة والطائفيّة والدينيّة؟! .. أأنتم أيّها السادة بإجابتكم هذه (غير الصادقة) تدعون لدولة مدنيّة حرّة .. ولو فرضنا جدلاً أنّكم صادقون بعدم النظر إلى الآخرين على أنّهم ليسوا أقلّ منكم عقيدةً ، وترضون بدولتهم الدنيّة ، لو فرضنا ذلك جدلاً ، فهل تضمنون لنا أن الآخرين من المذاهب والطوائف والأديان الأخرى من أبناء وطنكم سيلتزمون بالقوانين المبنية على خصوصياتكم المذهبيّة والطائفيّة والدينيّة؟! ..

٢- وإمّا أن يكونوا صادقين ويقولوا لنا : نحن نعتقد أنّهم كافرون ، أو على الأقلّ أنّهم أقلّ منّا عقيدةً ، وأنّهم ليسوا بسويّتنا في أتباع منهج الله تعالى .. وعندها نسألهم : كيف إذاً ستقبلون هؤلاء الآخرين كشركاء موازين لكم في وطن واحد ، وهنا ستكون إجابتهم أمام احتمالين :

أ- أن يقولوا لنا : لا علاقة لمعتقدنا بهم ولنظرتنا لهم في ذلك بشراكتنا معهم في وطن واحد .. وهنا نسألهم : ألا يؤدّي كلامكم الجميل هذا إلى فصل الدّين عن السياسة ، ذلك الفصل الذي تحاربونه أنتم أبشع حرب ؟!!!!!! ..

ب- أو أن يقولوا لنا : نعم هناك علاقة لمعتقدنا بشراكتهم معنا في وطن واحد ، وهنا نسألهم : ألا يؤدّي ذلك إلى تقسيم أبناء الوطن الواحد إلى درجات في المواطنة ، تؤدّي في النهاية إلى تقسيم الوطن الواحد ، بحيث تكون درجة المواطنة تابعة لدرجة الاقتراب من معتقدكم؟! ..

ونعود فنسألهم : كيف تطبّلون وتزمرّون لإقامة دولتكم الدنيّة حسب مقاسات أهوائكم المذهبيّة والطائفيّة في المجتمعات التي يُكوّن سكّانها ((من أتباع مذهبكم وطائفتكم ودينكم)) غالبيةً فيها ، في الوقت الذي لا تمنعون فيه من إقامة دولة مدنيّة

حرّة في المجتمعات التي يكوّنون فيها أقلّيّة !!!؟ .. وكيف تفرضون على غيركم ما لم تقبلوه لأنفسكم !!!؟ .. وماذا نسّمّي ذلك !!!؟ ..

.. ففي كلّ الاحتمالات نرى أنّ فصل الدّين عن السياسة ضرورة دينيّة ، وضرورة وطنيّة ، وضرورة إنسانيّة .. إنّ ربط الدّين بالسياسة كما يُنظّر زاعمو الدولة الدّينيّة ، تحت مظلة شعارات برّاقة تخطف أبصار السّدّج ، لا يختلف عن ربط الوطن بالنظام السياسي ورأس هرمه ، كما تنظر الشموليّات السياسيّة ..

ففي الأنظمة الشموليّة سياسياً يتمّ ربط النظام ورأسه بالوطن ، وبالتالي فإنّ أيّ نقد للنظام السياسي يراه النظام هجوماً على الوطن ، ويتمّ اتّهام الناقد بالخيانة والعمالة .. وبالمقابل كلّ دفاع عن الوطن عبر ساحته المحكومة بهذه الشموليّة وبشكلٍ مجرّد عن السياسة ، تنظر إليه المعارضة على أنّه تأييد للنظام ونفاق له ..

كذلك في الشموليّات المحسوبة على الدّين ، فإنّ نقد النظام السياسي ورأسه في هذه الشموليّات ، يراه النظام ورأسه على أنّه هجوم على الدّين ، ويُتهم الناقد بالكفر والزندقة والخروج على الحقّ وبأنّه ضدّ الدّين .. وبالمقابل كلّ مدافع عن الدّين عبر ساحة الوطن المحكوم بهذه الشموليّة ، تراه المعارضة السياسيّة نفاقاً للنظام السياسي ..

.. من هنا نرى أنّ ربط النظام السياسي بالوطن في الأنظمة الشموليّة سياسياً هو قضية موازية تماماً لربط السياسة بالدّين في الأنظمة الشموليّة مذهبياً وطائفيّاً .. وفي كلتا الحالتين نحن أمام حالة تُعبّر عن عدم قبول الآخر كشريكٍ وكموازٍ في الحقوق والواجبات ، سواء في الانتماء الوطني أو في المشترك الإنساني ..

.. إنّ قبول الآخر كموازٍ في الإنسانيّة ، وعدم الاستعلاء عليه ، مهما كان دينه ومذهبه ، هو من أهمّ القيم النبيلة التي جاءت بها الأديان ، وبالتالي فإنّ عدم فصل الدّين عن السياسة هو عملٌ تنقضه أهمّ المبادئ التي تحملها الأديان السماويّة ..

.. وكذلك فإنّ قبول الآخر كموازٍ في المواطنة ، وعدم الاستعلاء عليه ، مهما كان فكره وانتماءه السياسي ، هو من أهمّ الأهداف النبيلة التي تسعى إليها السياسات الصادقة

، وبالتالي فإنّ عدم فصل النظام السياسي عن المتاجرة بالوطن هو عملٌ تنقضه أهم مبادئ المواطنة ..

.. وتتجلى هذه الحقائق حينما يقوم باحث بنقد آليات تسليم السلطة في الأجيال الأولى بعد موت النبي ﷺ ، كيف استلم السلطة عمر من أبي بكر ، وكيف استلم السلطة عثمان من عمر ، وكيف التفّ معاوية على الأمر ليحول المسألة إلى نظام ملكي قسري ، وكيف وكيف وكيف هذا الناقد مع أنّه يتحدّث بأدلة من كتب التاريخ التي يقدّسها ناقده ، إلا أنّ هؤلاء الناقدين يتّهمونه بأنّه يسيء للدين بطريق أو بآخر ، وربّما يتّهم بتهم طائفية ومذهبية لا علاقة له بها لا من قريب ولا من بعيد ..

كلُّ ذلك سببه ربط الأشخاص بالدين ، فهؤلاء الرجال تمّ ربطهم وربط أعمالهم بالدين ، ولذلك أيُّ نقد لهم - مهما كان بناءً - سيُنظر إليه من قبل عابدي أصنام التاريخ على أنّه نقدٌ لجوهر الدين .. وكلُّ ذلك سببه عدم فصل الدين عن السياسة .. فهؤلاء الرجال هم رجال حكموا الدولة الأولى كبشر يخطئون ويصيبون ، ومن الجريمة الكبرى تحميل أخطائهم على جوهر الدين ..

عدم فصل الدين عن السياسة يؤدّي حتماً إلى تجزئة المواطنين إلى درجات حسب انتماءهم الدينية والمذهبية والطائفية ، وذلك عند الداعين إلى عدم فصل الدين عن السياسة ، فمعايير الانتماء الوطني تُصبح ظلالاً للانتماءات الدينية والمذهبية والطائفية ، وهذا يؤدّي حتماً إلى تجزئة الوطن انتماءً وإخلاصاً ..

عدم فصل الدين عن السياسة هو دعوة لإتباع سياسة القطيع ، وبأبشع صورها .. كيف !؟ .. عدم فصل الدين عن السياسة يعني دعوة للاصطفاف الديني والمذهبي والطائفي بين أبناء الوطن الواحد فإن كان أبناء الوطن الواحد هم ذات الانتماء الديني والمذهبي والطائفي فلا داعي لربط الدين بالسياسة ، لأنّ أبناء الوطن الواحد (في هذه الحالة) بين أمرين :

إن اختاروا عدم فصل الدّين عن السياسة فهذا اختيارهم الذي اختاروه بحريّتهم ، وإن أرادوا اختياراً آخر بعد فترة فهذا أيضاً اختيارهم ، وفي كلتا الحالتين لم نخرج عن مفهوم الدولة المدنيّة الحرّة ، لأن الدولة الحرّة لا تعادي الأديان ، إنما تمنع من اعتبار الخصوصيّات المذهبيّة والطائفيّة والدينيّة والفكريّة لبعض أبناء المجتمع دستوراً لا تجوز مخالفته ، بمعنى تمنع مصادرة اختيار أبناء الوطن الواحد ، وتمنع حشرهم كالقطيع مدى الحياة وفق مفاهيم ينقضها الدّين جملة وتفصيلاً ..

.. وفي المجتمعات التي يعتقد أنها بذات الدّين وبذات المذهب الفقهي ، فإنّ الاختلاف الفكري بينهم في فهم الدّين والمذهب لا يمكن إلغاؤه ، وسيكون - مع الزمن - بينهم خلاف لا يقل عن الخلاف بين المذاهب المختلفة ، وربّما بين الأديان المختلفة ، لذلك يُعدّ فصل الدّين عن السياسة ضماناً لحرية الفكر ، ولحرية الاعتقاد ، وهذا من أهم ما جاء به الدّين الحق ..

وإن اختاروا فصل الدّين عن السياسة فهذا اختيارهم الذي اختاروه بحريّتهم .. فإذا

كان الدّين ذاته لا إكراه فيه ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة :

٢٥٦] ، ولا إكراه في الدخول إليه أو الخروج منه ، فكيف إذا يُكره الناس على الانصياع كالقطيع لأحكام تاريخيّة تُحسب على الدّين والدّين منها براء كما بيّنا !!؟ ..

.. إن السائد في معظم المجتمعات بشكلٍ عامّ هو الانتماءات المختلفة ، فحتى في ذات المذهب والطائفة في الدّين الواحد نرى اتجاهات فكريّة مختلفة تعود للمفاهيم البشريّة المختلفة في تفسير الدّين والمذهب ، وقد يصل الاختلاف بينها إلى درجة لا تقل - أحياناً - عن الاختلافات المذهبيّة والطائفيّة ، وهذا أمر طبيعيّ فكلّ المذاهب والطوائف داخل الدّين الواحد أصلها اختلافات فكريّة وسياسيّة لاقت دعماً فتحوّلت مع الزمن إلى دين عند متبّعيها ..

.. وإن كان أبناء الوطن الواحد لهم انتماءاتهم الدّينية والمذهبية والطائفية المختلفة ، فإن فصل الدّين عن السياسة يصبح أمراً أكثر ضرورة ، وأكثر حاجة منه في المجتمعات التي يدين أبنائها بدين واحد ومذهب واحد ..

.. إذا .. عدم فصل الدّين عن السياسة هو دعوة لسياسة القطيع بحيث يُحشّر المجتمع خلف رؤية معيّنة ، وبحيث لا تجوز مخالفة هذه الرؤية ، وبحيث يُتهم من يخالف هذه الرؤية بأنّه يكفر بالدّين ، وبالتالي رفع المذهب والطائفة فوق الدّين ذاته .. وهذا هو قمة الخروج على ما جاء به الدّين ، ويعني الشرك ..

﴿ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا ﴿٣٢﴾ [الروم : ٣١ - ٣٢]

.. حرّية المعتقد - كما رأينا - مصنونة في الدّين الحقّ ، وجعل المذهب والطائفة حجّة على الدّين هو شرك بالله تعالى ، لأنّه يضع تعاليم المذهب والطائفة (والتي هي رؤية بشرية) حجّة على الدّين ذاته ، وبالتالي يرفع من رؤية البشر وتصوّراتهم فوق كلام الله تعالى ..

.. من أهم أسباب إعراض الناس عن الدّين الحقّ هو فهمهم الخاطئ للدّين الحقّ ، ومن أهم أسباب هذا الفهم الخاطئ هو الأتباع الأعمى للمذاهب والطوائف ولقول فلان ولقول علان ، بحيث تصبح هذه الأقوال - عندهم - عين الدّين ، وبالتالي فانكشاف فساد أيّ من هذه الأقوال مع الزمن سيُحمّل على أنه فساد في الدّين ..

وعندما لا يتم فصل الدّين عن السياسة ستتم تحميل الأخطاء السياسيّة (التي يرتكبها المتاجرون بالدّين) على الدّين ، وهذا هو قمة الإساءة للدّين ، وقمة تشويه حقيقة الدّين الحقّ ..

.. الاصطفافات السياسيّة لها حدودها المختلفة تماماً عن الاصطفافات الدّينية والمذهبية والطائفية ، والاختلافات السياسيّة لها حدودها المختلفة عن الاختلافات الدّينية

والمذهبيّة والطائفيّة ، والمودّة السياسيّة لها حدودها المختلفة عن المودّة الدنيّة والمذهبيّة والطائفيّة ، والكره السياسي له حدوده المختلفة عن الكره الدّيني والمذهبي والطائفي ..
 .. وبالتالي فإنّ عدم فصل الدّين عن السياسة سيُحدِث خلطاً يجرُّ على الدّين وبال الاختلاف السياسي ، ويجر على السياسة وبال الاختلاف الدّيني والمذهبي والطائفي ، وستندخل الأمور بحيث تطفو العصبية الدّينيّة والمذهبيّة والطائفيّة فوق أيّ توجهٍ سياسيٍّ سليم ، وبحيث تطفو العصبية السياسيّة فوق أيّ توجهٍ منطقيٍّ سليم في فهم الدّين والمذهب والطائفة ، وبالتالي سيدخل المجتمع في حالة فساد نتيجة الجحود بالحقائق الدّينيّة والسياسيّة على حدٍّ سواء ، وسيطفو على السطح كلُّ المنافقين المتاجرين بالدّين وبالوطن ، وستصبح المزايدة في ساحتي الدّين والوطن معياراً للوصول إلى المراد ..
 وكلُّ ذلك لا يدفع أبداً في بناء المجتمع الإنساني بشكلٍ سليم ، وسيتحول التعدّد الفكري والثقافي والعقدي إلى أسافين في جسد هذا المجتمع ، فالتعدّد الذي هو ضرورة للتعرف وللتلقيح الفكري وللإنتاج الحضاري ، سيصبح وبالاً على المجتمع .. يقول تعالى ..

﴿ يَتَأَيُّمُ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات : ١٣]

.. الله تعالى يخاطب كلّ الناس على اختلافهم الشّتى ﴿ يَتَأَيُّمُ النَّاسُ ﴾ ، فكلُّ الناس يخاطبهم الله تعالى بذات السويّة .. وكلُّ الناس خُلِقوا من ذكرٍ وأنثى ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ ﴾ ، وهم متساوون في ذلك .. وكلُّ الناس جُعِلوا شعوباً وقبائل ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ ﴾ وذلك لهدف هو ﴿ لِتَعَارَفُوا ﴾ .. فاختلاف الناس في شعوب وقبائل جعله الله تعالى لهدف هو التعارف ، وبالتالي فمحاولة إلغاء هذا الاختلاف بينهم كشعوب وقبائل ، هو محاولة لإلغاء هدف الله تعالى في تعارفهم ..

.. وهنا أودّ أن أقف عند كلمة ﴿وَقَبَائِلَ﴾ ، فهذه الكلمة من الجذر اللغوي (ق ،

ب ، ل) ، والقبيلة هي سمت التوجّه ﴿فَلَنُوَلِّينَاكَ قِبَلَهُ تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ

الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة : ١٤٤] ، وقيلُ

الشيء جهته ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]

، ولا علاقة - في كتاب الله تعالى - لدلالات هذا الجذر اللغوي بمفهوم (القبائل)
الوضعي ، الذي تمّ ربطه كمصطلحٍ وضعيٍّ بالعائلات والنسب الدموي .. فكلمة :

﴿وَقَبَائِلَ﴾ تعني الاتجاهات الفكرية المختلفة بين الناس ، فلربّما يكون الإخوة من أبٍ

وأُمّ منتمين لقبائل مختلفة ، بمعنى لاتجاهات ومعتقدات فكرية مختلفة ..

.. إنّ جعلَ الله تعالى للناس ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾ ، هو لهدفٍ إلهيٍّ عظيمٍ

يتعلّق بجعل الإنسان خليفةً لله تعالى في الأرض ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي

الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة : ٣٠] ، وبالتالي فإنّ محاولات جبرّ الناس على فكرٍ محدّدٍ بعينه

، وعلى معتقدٍ محدّدٍ بعينه ، وعلى دينٍ محدّدٍ بعينه ، وعلى مذهبٍ محدّدٍ بعينه ، هي
محاولات حاملها الإعراض عن مراد الله تعالى الذي بيّنه لنا في كتابه الكريم .. فخلافة
الإنسان لله تعالى تقتضي حرية الاعتقد والفكر والاختيار ، وعدالة الامتحان الإلهي التي لا
تنفكّ عن هذه الخلافة تقتضي حرية الاعتقد والفكر والاختيار ..

.. من هنا نرى أنّ استعمال بعضهم لشعارات برّاقة تخطف أبصار السدّج ، وذلك

بهدف التمسك بالسلطة ، كالشعارات الدنيوية والمذهبية والطائفية ، وكالشعارات الأممية ،
وكالشعارات القومية ، هو مخالفة صريحة لمنهج الله تعالى ، ولكلّ القيم النبيلة والفطرة
الطاهرة التي فطر الله تعالى الناس عليها .. ولذلك يتحوّل مع الزمن هذا الاستعمال وهذا
التمسك بالسلطة إلى صنم يتمّ الاستيقان به رويداً رويداً من قبل من يرمون أنفسهم في
مستنقع هذه العصبيات ، ولا تنفع مع هذه الحالة كلّ الأدلّة والبراهين وكلّ محاولات

انتشاهم من هذا المستنقع .. وهذا هو عين ما وقع في رمز الشموليات التي يصورها كتاب الله تعالى ..

﴿ وَأَدْخَلَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿١٢﴾ فَأَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾ [النمل : ١٢ - ١٤]

.. لذلك نرى مع الزمن كيف أنّ هذه الشموليات تصبح مستنقعا للفساد ، وسجنا

للناس الخاضعين لسلطتها ، واستبدادا يحرق الأخضر واليابس ، فالحالة ﴿ وَأَسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ لا تُنتج إلا الفساد وما يترتب عليه من عواقب ﴿ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ ..

من هنا ندرك أنّ الفصل بين الدّين والسياسة ، بمعنى الاصطفاغ جانب الحقّ وخدمة الإنسان والوقوف بجانبه كإنسان ، بشكلٍ مجردٍ عن دينه ومذهبه وطائفته ، وبشكلٍ مجردٍ عن القرب والبعد عنه سياسياً ، هو مسألة يأمر الله تعالى بها ، لأنّها تجسّد حقيقة تقوى الإنسان لله تعالى ..

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا ۚ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ [المائدة : ٨]

.. وإن قال قائل : المتديّن الذي لا يريد فصل الدّين عن السياسة يؤمن بهذه العبارات القرآنيّة ، وبالتالي سيلتزم بمضمونها ، وبالتالي سيحصل المطلوب الذي تهدفون إليه من فصل الدّين عن السياسة ..

نقول : الغالب (إلا ما رحم ربي) هو سيطرة العصبية المذهبية والطائفية التي لا تنظر للآخر كشريك ومواز .. ولو فرضنا جدلاً أن الأمر كما طرح في السؤال وأن المعنى يؤمن بدلالات هذه العبارات القرآنية ، فإن فصل الدين عن السياسة سيكون مطلبه ، لأن العبارة القرآنية تدعو للعدل ، بغض النظر عن قربنا من الآخر وعن حينا له وعن انتمائنا لمذهبه العقدي والفكري ..

كل الذين يدعون لعدم فصل الدين عن السياسة هم في النهاية يدعون لدولة ثيوقراطية يحكمها رجال الدين اعتقاداً أنهم يحكمون باسم الله تعالى ويكونون فيها نائبين عن الله تعالى في حكم المجتمع .. نعم هم هكذا يعتقدون .. ولذلك نراهم في خطاباتهم على السذج يُصوّرون دولتهم (التي يدعون إليها بخصوصياتهم الضيقة التي لا يدركون هم دهاليزها) على أنها دولة منهج الله تعالى ، وأن شرع الله تعالى لا يسود إلا بإقامتها ، وأن كل من يخالفها هو مخالف لمنهج الله تعالى ، وبالتالي عليه ما يستحق كمخالف لمنهج الله تعالى ..

.. إن فصل الدين عن السياسة هو ضرورة تقتضيها حقيقة ، هي كون الديانات قد بُس عليها الكثير ، وكون هذا التلبس يتعلّق بتضخيم الأنا وتفريغ الآخر وتكفيره واحتكار الخلاص .. وقدر بيّن ذلك سابقاً ..

وفصل الدين عن السياسة أمرٌ تقتضيه حقيقة الدين الحقّ كحرية عقديّة ، وحقيقة الديمقراطية كحرية سياسية ، وذلك كمبدأين مختلفين في الجوهر ... فالدين مبني على المقدّس المتعلّق بخصوصية العقيدة ، وبالتالي فالآخر دينياً لن يكون (بالنسبة لمبني هذا الدين) بمستوى المنتمي لهذا الدين ، وبالنتيجة قبول الآخر كشريك وموازٍ بشكلٍ كاملٍ في مبدأ العقيدة لا وجود له في ساحة الدين ..

صحيح أن الأديان تختلف في نظرتها للآخر ، وصحيح أن متبعي الدين الواحد يختلفون في نظرهم للآخر داخل هذا الدين ، حسب طبائعهم وثقافتهم .. ولكن .. في النهاية مبدأ الدين (بما لبس عليه من عصبية جسدت بروايات مكذوبة) لا يقبل الآخر

– كعقيدة – موازياً كاملاً ، بكلّ المعايير هذا إضافة إلى أنّ المعايير في الدّين مبنية على قيم روحية كالصدق والشفافية وعدم الكذب وعدم الخداع

بينما في الدولة الحرّة كمبدأً سياسيّ فإنّ المعيار هو المواطنة ، ويقوم هذا المعيار على مبدأ قبول الآخر كموازٍ كاملٍ في المواطنة ، ومعيار الانتماء للوطن هو الإخلاص لهذا الوطن بغض النظر عن الانتماءات الدّينية والمذهبية والطائفية والسياسية وفي السياسة التي تعتبر الديمقراطية كأداة حاملاً لها ، المعايير فيها مبنية على التحالفات وفن التعامل مع الواقع ، ولا تخلو في الكثير من حالات ممارستها من المزايدات ، ومن المراوغة والكذب أحياناً أخرى ..

.. من هنا نرى أنّ فصل الدّين عن السياسة هو أمرٌ ضروريٌّ للحفاظ على الشفافية والصدق ، وسلامة العمليّات الديمقراطيّة ، وصلاح الأنظمة السياسيّة ..

.. الدّين كعقيدة ومبدأ هو قضية عمودية فردية بين الإنسان وخالقه سبحانه وتعالى ، وتشعبها بالاتجاهات الأفقية في العلاقة بين البشر ، هو تابع للعلاقة العمودية مع الله سبحانه وتعالى ، وله تعلقه بالمفاهيم المختلفة للدّين ، تلك المفاهيم التي تصل في الكثير من جوانبها إلى درجة التناقض ، نتيجة فرض البشر لتصوراتهم وعصبيّاتهم ، وجعل هذه العصبيّات حاملاً لمذاهبهم وطوائفهم المختلفة ..

بينما السياسة وأدواتها الديمقراطيّة هي قضية أفقية مبنية على تفاهات اجتماعية يتقاطع عندها أبناء الوطن الواحد على مختلف انتماءاتهم الدّينية والمذهبية والطائفية .. وللديمقراطية أدواتها المتطورة مع الزمن وضرورتها ، فمن هذه الضرورات تداول السلطة ، والانتخابات الدورية ، فهي تمتصُّ الاحتقان في المجتمع ، وتمنع الحروب الداخلية في المجتمعات .. فكلُّ احتقان يُمتصُّ بانتخابات جديدة تأتي بنظام سياسي جديد يحاول تنفيذ متطلبات المجتمع .. من هنا نرى أنّ الديمقراطية هي شكلٌ من أشكال تنظيم الحريّات وتقويمها في المجتمع ..

ومن ضروريّات الديمقراطيّة كعلاقة أفقيّة بين أبناء المجتمع ، الفصلُ بين السلطات ، والتمثيل النيابي ، وأن تكون الأغلبية الديمقراطيّة هي أغلبية سياسية وليست مناطقيّة أو دينيّة أو مذهبيّة أو قوميّة ... وكلُّ هذه الضرورات وهذه الأدوات ليست ثابتة ، فهي تتغيّر مع الزمن نتيجة تطوّر المجتمعات ، ونتيجة تطوّر حاجة الإنسان لفاعليّته السياسيّة داخل مجتمعه الذي يعيش فيه .. من هنا نرى أنّه مع الزمن تتطوّر الديمقراطيّة باتجاه الديمقراطيّة الليبراليّة ، والتي تُعطي حريّة الفرد مساحةً أوسع ، وتحفظ حقوقه وحرّياته بشكل أكبر ، يتناسب مع التطوّر الحضاري للبشريّة ..

إنّ الإيمان بمبدأ الديمقراطيّة وقبول الآخر على أنّه شريكٌ كامل ، والإيمان بحريّته كاملة ، ووجود ديمقراطيين يؤمنون بها ، واتّساع الثقافة الديمقراطيّة في المجتمع ، هي ضرورات لا بدّ منها لإنجاح العمليّة الديمقراطيّة ، وإلّا ستصبح العمليّة الديمقراطيّة مجرد واجهة لنظام فرعوني ... من هنا نرى أهميّة تداول السلطة ، وعدم المكث في السلطة فترة طويلة .. فمن سمات الأنظمة الفرعونيّة احتكار السلطة والبقاء فيها فترة طويلة ..

ولمّا كان مُصطلح الديمقراطيّة وضعياً من وصف البشر ، فلا بدّ أن يُحمّله البشر دلالاتٍ تتناسب مع الرؤية الخاصّة لكلّ منهم داخل المجتمع الإنساني ، وذلك تجاه علاقة الفرد بالحاكم ، وعلاقة الحاكم بالفرد ، وعلاقة الفرد بالفرد ، داخل المجتمع ولذلك نرى أنّ الاقتراب من تحقّق العدل والمساواة في المجتمعات البشريّة خلال التاريخ ليس مُرتبطاً بنظامٍ سياسيٍّ مُحدّد ، وأنّه في النهاية يتعلّق بالمستوى الحضاري للمجتمع ، وبدرجة امتلاكه لروح التماسك والالتفاف حول الحق ..

.. وكلّما توسّعت طرق الاتّصال بين أبناء المجتمع ، وازدادت مساحة المشترك الثقافي والفكري بينهم ، وتقلّصت مساحة جهل بعضهم ببعض ، كلّما ارتقت أدوات الممارسة الديمقراطيّة ، وكلّما تعلّق بها المجتمع وارتقى إلى سويّة أعلى من العدل والمساواة وتكافؤ الفرص ، وبالتالي الاقتراب أكثر من ثمار هذه الديمقراطيّة ..

.. من هنا نرى أنّ احتكار الممارسة الديمقراطية على معيار نموذجٍ فكريٍّ مُحْتَكِرٍ مِنْ قِبَلِ بعض أبناء المجتمع وفق رؤاهم الفكرية الخاصة المختلفة مع رؤى الآخرين ، وفرض ذلك على هؤلاء الآخرين ، هو قفزٌ فوق حقيقة الديمقراطية ، باسم الديمقراطية ذاتها ..

.. إذاً .. لا يُوجد نموذجٌ محدّدٌ للديمقراطية صالحٌ بعينه لكلِّ زمانٍ ومكانٍ .. فكلُّ حضارةٍ تُفرزُ أدواتها الديمقراطية ، وتنتجُ آلياتها المناسبة لذلك .. لذلك فإنَّ كلَّ التصورات التي تحملها الأيديولوجيات المسبقة الصُّنع عن الديمقراطية وآليات تحقيقها ، والتي يقدِّمها أصحابها على أنّها وصفةٌ صالحةٌ لكلِّ زمانٍ ومكان ، لن يُكتَبَ لها الاستمرار في الحياة .. وفي المنظومة الشيوعية - التي انهارت - أكبر دليلٍ على ذلك ..

.. من هنا نرى أنّ الدعوة إلى إنشاء الديمقراطية على أساسٍ تاريخيٍّ مُحدّدٍ بذاته مُوافقٍ لمرحلةٍ تاريخيةٍ بعينها ، هي دعوةٌ إلى إرجاع المجتمع حضارياً إلى الماضي ، وبالتالي عدم الاعتراف بتطوُّره الحضاري ... وهي دعوةٌ مبنيةٌ على أساسٍ فلسفيٍّ غير سليم ، مفاده أنّ الواقع لا يكون إلا نتيجة حتميةٍ للتصورات الأيديولوجية التي يعتقدها أصحاب هذه الدعوة ..

.. وكلُّ ذلك يتعارض مع فلسفة التاريخ ، ومع قوانين الحركة التاريخية التي تبين لنا أنّ الاختلافات والتناقضات هي من مادّة الواقع والماضي .. وأنَّ القوّة المحرّكة لقوانين الحركة التاريخية ، تتعلّق بمحصّلة هذه الاختلافات والتناقضات ، وأنَّ النتائج لا تكون دائماً موافقةً للأيديولوجيا التي يعمل وفقها البشر كمقدمات ..

.. ومهما حملت أيديولوجيا الديمقراطية في أيِّ زمانٍ أو مكانٍ من أدوات التغيير والتبديل مع الزمن ، فإنَّ لها عُمرًا لا بدَّ له من نهاية ، وذلك بإنتاج أيديولوجيا جديدة بروح جديدة ، فكلُّ منهجٍ وضعيٍّ أجل ... ولو نظرنا إلى التاريخ لرأينا هذه الحقيقة قانوناً تاريخياً يحكم كلَّ الأمم دون استثناء ..

صحيحٌ أنّ منهج الله تعالى (القرآن الكريم) صالحٌ لكلِّ زمانٍ ومكان ، ويحمل دلالاتٍ وأحكاماً لكلِّ زمانٍ ومكان بما يكفي لحلِّ المشاكل الحضارية في كلِّ زمانٍ

ومكان ، ولكنّ فهم السابقين لكتاب الله تعالى ((وهو ما يدعو المطبّلون والمزّمرون لإقامة دولة دينيّة على أساسه)) في ساحة السياسة ((وليس في ساحة شعائر العبادات الثابتة التي هي فوق مفاهيم السابقين واللاحقين)) هو فهمهم هم ، المتناسب مع حضارة عصرهم هم ، وبحدود مشاكلهم هم ، ولا يُعدُّ هذا الفهم إطاراً لدلالات كتاب الله تعالى كما يزجر عابدين أصنام التاريخ ..

.. من هنا نرى أنّ الفكرة الأيديولوجيّة السليمة والقابلة للحياة في عصرها ، لا تصلح هي بذاتها وبجزئياتها للتطبيق إلاّ مرّة واحدة فقط في العصر الذي أنتجت فيه ، وبالتالي فإنّ دعوة المطبّلين والمزّمّرين للدولة الدنيّة حسب أهوائهم المذهبيّة والطائفيّة الضيقة هي دعوة لوقف تطوّر المجتمعات البشريّة ، وهي دعوة لتطبيق منهج فرعوني مادّته أهواء هؤلاء المطبّلين والمزّمّرين ، ونتيجته الإساءة للدّين الحق وللمجتمع ..

.. وهذا نتيجة طبيعيّة كون الدولة التي يدعون إليها باسم الدّين هي في الحقيقة دولة تاريخيّة حكمت المجتمع المسلم في عصرٍ سابق ، وفق أيديولوجيا أنتجها رجال تلك العصر وفق فكرهم ورؤاهم وثقافتهم في عصرهم .. ولو فرضنا جدلاً أنّها كانت تمثّل الرؤية السليمة في ذلك العصر ، فهي بالتأكيد ليست صالحة على الإطلاق في عصرنا .. من هنا نعود فنقول : لا يمكن لرؤية أيديولوجيّة أن تُطبّق على أرض الواقع وأن تعطي نتائج سليمة إلاّ مرّة واحدة ، وفي عصرها ، لأنّ المجتمعات البشريّة تتطوّر ، وثقافة البشر وفكرهم يتطوّر ، والحياة بإنتاجها الحضاري تتغيّر من عصرٍ لآخر ..

وهنا سيقف المطبّلون والمزّمرون لدولتهم التاريخيّة باسم الدّين ليذروا - مرّةً أُخرى - الرماد في أعين الناس ، زاعمين أنّ قولنا : إنّ الفكرة الأيديولوجيّة السليمة في عصرٍ من العصور غير صالحة للتطبيق إلاّ مرّة واحدة فقط في عصرها ، زاعمين أنّ هذا القول هو إساءة لمنهج الله تعالى ، ويؤدّي إلى أنّه غير صالح للتطبيق إلاّ في عصر نزوله ..

نردُّ على ذلك فنقول : قولهم هذا هو دليلنا على أنّهم يحسبون ما وصلهم من روايات تاريخيّة متناقضة وفق رؤاهم المذهبيّة والطائفيّة الضيقة - كما رأينا - هو عين منهج الله

تعالى ، فمنهج الله تعالى عندهم لا يتجاوز قول فلان وقول علّان من السابقين ، وهم يريدون دولة على مقياس ما وصلهم عن فلان وعلّان .. وبالتالي يحسبون كلّ ما خالف قول فلان وعلّان مخالفاً لمنهج الله تعالى ..

ولا يعلمون ولا توجد عندهم إمكانيّة العلم بأنّ منهج الله تعالى (القرآن الكريم) يحمل لكلّ جيلٍ من الدلالات والأحكام ما يكفي لحلّ كلّ المشاكل الحضاريّة لهذا الجيل .. لا يمكن أن يعلموا أنّ قول فلان وعلّان (من أسلافهم السابقين الذين جعلوا منهم أصناماً) وحتى لو فرضنا جدلاً أنّه كان صحيحاً وموافقاً للدلالات التي يحملها كتاب الله تعالى في عصر فلان وعلّان ، لا يمكن أن يحيط بدلالات كتاب الله تعالى التي يحملها للعصور اللاحقة ..

.. وهنا مكنن سقوطهم في مستنقعاتهم المذهبيّة والطائفيّة ، فيحسبون أنّ دلالات كتاب الله تعالى لمسألة ما لا تتجاوز فهم فلان وعلّان لها في عصره ، ويحسبون دلالات كتاب الله تعالى داخل عباءات السابقين ، وبالتالي فالقول بأنّ الفكرة الأيديولوجيّة السليمة لا تُطبّق إلاّ مرّة واحدة فقط في عصرها ، يسحبونه على منهج الله تعالى ، لأنّهم يعتقدون أنّ منهج الله تعالى هو قول السابقين ليس إلاّ .. ولا يمكنهم أن يعلموا أنّ منهج الله تعالى يحمل من الدلالات والأحكام ما يؤكّد المقولة : إنّ الفكرة الأيديولوجيّة السليمة لا تُطبّق إلاّ مرّة واحدة فقط في عصرها ، لأنّهم لا يمكنهم أن يعلموا أنّ كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) يحمل التاريخ ويحيط به ، وليس محمولاً بالتاريخ كما يتخيّلون ..

.. لا يمكنهم أن يفهموا ذلك على الرّغم من أنّهم يحفظون عن ظهر قلب أحكام التوحيد لقوله تعالى التالي ، دون أن تلامس دلالته وأحكامه قلوبهم في شيء ..

﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾

جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴿ [الكهف : ١٠٩]

﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أُخْرٍ مَّا تَفِدَّتْ كَلِمَتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [لقمان : ٢٧]

.. ولذلك نرى أن كتاب الله تعالى جاء بمسألة الشورى بصيغة عامّة ، ليست

مخصّصة بأيّ جيلٍ محدّد ولا بأيّ أيديولوجيا تاريخيّة محدّدة ﴿ وَأْمُرْهُمْ بِشُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾

[الشورى : ٣٨] والشورى تعني الاشتراك في تداول الأمر ، وفي استخراج الرأي

واستنباطه .. لذلك في كتاب الله تعالى يُؤمّر رأس الهرم السياسي بالمشاوره ﴿ وَشَاوِرْهُمْ

فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ..

.. والحديث عن مسألة الشورى في الإسلام ، لا يكون سليماً إلا باستنباط دلالاتها

وأحكامها من النصّين القرآنيين التاليين ، وبعدم فرض أيّ تصوّرٍ تاريخيٍّ على هذه
الدلالات ..

﴿ فِيمَا رَحِمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ طَّ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ

حَوْلِكَ طَّ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ طَّ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ

اللَّهُ مَحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران : ١٥٩]

﴿ فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ ءَامَنُوا

وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢٨﴾ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ

يَغْفِرُونَ ﴿٢٩﴾ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا

رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣٠﴾ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴿٣١﴾ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ

مِثْلُهَا طَّ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿٣٢﴾ وَلَمَنِ انْتَصَرَ

بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴿٣٣﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ

وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٣﴾ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿٤٣﴾ [الشورى : ٣٦ - ٤٣]

.. النصُّ الأوَّلُ يُصوِّرُ لنا توجيه الله تعالى وأمره لرسوله ﷺ ، في تعامله مع الرعيّة كرسول ، وكقائدٍ لهم ، أي كحاكمٍ ، وهو خطابٌ لكلِّ حاكمٍ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ .. فهو يصوِّرُ لنا في دلالاته المطلقة علاقة الحاكم مع الرعيّة كما يريدُها الله تعالى .. ونرى فيه أن العبارة القرآنيّة : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ ترد في نصِّ قرآنيٍّ يصوِّرُ مجموعة من الأوامر الإلهيّة للحاكم ..

﴿ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾

.. إذا .. مشاوره الحاكم للمحكومين أمرٌ إلهيٌّ من جوهر الإسلام .. فوروده بصيغة الأمر ليس عبثاً ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ .. وهذه المشورة مُلزمة للحاكم ، لأنّه لا داعي لها إن لم تكن مُلزمة .. فهل من المعقول أن يخصّص الله تعالى في كتابه الكريم نصّاً بصيغة الأمر ، نتيجة تنفيذه كعدمها ؟!!!!!! ..

.. وبعد مشاوره الحاكم للمحكومين ، والأخذ بنتيجتها ، وعزم الأمر على ذلك ، من خلال آليّة تركها الله تعالى مفتوحة ، لتكون مناسبة للسويّة الحضاريّة الخاصّة بكلِّ جيل .. بعد ذلك .. أي بعد أن يأخذ الحاكم بمشورة المحكومين ، يأمر الله تعالى الحاكم بالتوكّل على الله تعالى في تنفيذ ما تمّ العزم عليه كنتيجة لتلك المشورة : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾

﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ ..

.. إذا .. في علاقة الحاكم مع المحكومين ، نرى نصّاً مُجملاً يحمل كليّات هذه المسألة ، دون تقييد المجتمع باليّة محدّدة ، فالثابت هو مشاوره الحاكم للمحكومين ، والعفو عنهم ، والاستغفار لهم .. وبعد عزم الأمر كنتيجة لهذه المشورة التي يأمر الله تعالى بها ، يكون العمل بما يرضي الله تعالى من خلال التوكّل عليه ..

﴿ فَأَعْفُ عَنَّهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ

اللَّهُ مَحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾

.. هذا في علاقة الحاكم بالمحكومين عبر نصٍّ يُصوِّرُ لنا الأمر ابتداءً من رأس الهرم السياسي باتجاه القاعدة ..

.. أمّا النصُّ الثاني فيصوِّرُ لنا مسألة الشورى ابتداءً من القاعدة ، عبر وصف الله

تعالى لعباده الملتزمين بمنهجه ، والمتّصّفين بصفات عديدة يوردها النصّ ، منها ﴿ وَأَمْرُهُمْ

شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ ، مع توجيهات الله تعالى وأوامره التي يجب على هؤلاء العباد أن يتبعوها

..

.. وفي علاقة أبناء المجتمع مع بعضهم - حُكَّاماً ومحكومين - فإننا نرى أنّ العبارة

القرآنيّة : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ تصف جانباً من حال المؤمنين المتوكّلين على الله

تعالى وفي ورود هذه العبارة القرآنيّة وسط عبارات تبيّن صفات أولئك المؤمنين ،

إشارةً إلى أنّ تحقّق مسألة الشورى المعنية بقوله تعالى ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ يكون

على أكمل حال حينما يتّصف فاعلوها بالصفات التي تبيّنها العبارات القرآنيّة المحيطة بها ... وهذه الصّفات هي :

﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ -

﴿ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ -

﴿ وَالَّذِينَ مَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ ﴾ -

﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ -

﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ ﴾ -

﴿ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ -

﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ -

﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ -

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ -

.. وانتصارهم حينما يصيبهم البغي ، لم يتركه الله تعالى مفتوحاً ، بل قيّده ، مبيناً أنّ الحدّ الأعلى هو أن تقابل السيئة بسيئة مثلها ، وأنّ العفو والإصلاح والصبر والغفران يسمو بالإنسان عند الله تعالى ..

﴿ وَجَزَاؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۗ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۗ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿٤٠﴾ وَلَمَنْ آتَتْكُمْ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۗ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٢﴾ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿٤٣﴾ [الشورى : ٤٠ - ٤٣]

ففي مجتمع يتّصف بهذه الصّفات ، تُعطي مسألة الشورى ثمارها على أكمل وجه ، وكلّما ابتعد أبناء الأُمّة عن هذه الصّفات ، كلّما فقدت مسألة الشورى روحها ، وكلّما أصبحت مجرد آليّة مادية فاقدة للحياة التي فُرِضتْ مسألة الشورى من أجلها .. وما نراه أنّ الله تعالى لم يحدّد لهذه الشورى آليّة بعينها ، كوصفةٍ صالحةٍ لكلّ زمانٍ ومكان .. وبذلك يقول الله تعالى لنا : إنّ أدوات تنفيذ الشورى ، وآليات جزئياتها الحضاريّة ، مفتوحةٌ أمامكم ، لتواكبوا - في ممارستها - آخر المعطيات الحضاريّة .. فبمقدار ما تقترب الشورى من العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين أبناء الأُمّة ، بمقدار ما تكون أقرب إلى مُراد الله تعالى في قوله : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ ، وفي قوله تعالى :

﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ ..

.. وقد قادت العصبية الطائفية والمذهبية الكثير من الاتجاهات الفكرية والثقافية بين أبناء الأمة ، إلى إلباس مسألة الشورى ثياب التاريخ ، وإلى تحديد أدواتها وآلياتها بحيث لا تتجاوز واقع الشورى في العقود الأولى التالية لوفاة النبي ﷺ .. فدلالات العبارتين القرآنيتين **﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾** ... **﴿ وَشَاوِرَهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾** [[تم أسرها وسجنها - عندهم - في إطار التاريخ .. وبذلك تم - عندهم - القفز فوق حقيقة دلالات هاتين العبارتين القرآنيتين التي هي فوق التاريخ ورجالاته ..

.. ولو عدنا إلى التاريخ ، لرأينا أن آية وصول عمر بن الخطاب إلى لسلطة كانت ((بالنسبة لآليات عصرنا)) أقرب إلى آية تسلّم ولي العهد للسلطة بعد موت الملك ..

.. ولو عدنا إلى التاريخ لرأينا أن وصول عثمان بن عفان إلى السلطة كانت نتيجة اختيار من سبّه رجال حدّدهم عمر بن الخطاب قبل موته ، وكآلية وصول للحكم بالنسبة لآليات عصرنا ، نرى أن وصول عثمان للحكم أقرب ما يكون لتعيين البديل من قبل الحاكم قبل موت الحاكم ..

.. ولو عدنا إلى التاريخ لرأينا أن آية وصول عليّ للسلطة كانت أقرب إلى آليات الانتخاب في عصرنا ، ولكنها كانت آية محدودة لم تشمل كل الاتجاهات في الأمة ، ولذلك تربّص بها الكثيرون ، مما أنتج تشرذماً وقتلاً ما زلنا نعاني من نتائجه حتى الآن ، كمعركة الجمل ومعركة صفين وغيرها من المحازر التي نتجت عن ذلك ..

.. ولو عدنا إلى التاريخ لرأينا أن آية استلام معاوية بن أبي سفيان للسلطة كانت أقرب إلى آليات الانقلابات العسكرية في عصرنا .. وبعد ذلك حوّل معاوية الحكم في المجتمع الإسلامي إلى حكم ملكي قسري ، قارئاً - دون اكتراثٍ بأحد - دلالات قوله تعالى : **﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾** ، على أنّها : (وأمرهم شوربة بينهم) ، ودلالات قوله تعالى : **﴿ وَشَاوِرَهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾** ، على أنّها : (وتعتهم في الأمر) ومنذ ذلك الحين أصبحت الأمة تعيش منهج الشوربة هذا ، ومنهج التعتة .. وفي الدولتين

الأمويّة والعباسيّة لم يكن هناك شيءٌ له ذرّةٌ تعلق بالشورى ، فأمير المؤمنين هو أميرٌ للمؤمنين لأنّه مولودٌ من أسرته التي احتكرت لنفسها الحكم ..

.. وما نراه أنّ آليات استلام الحكم في الجيل الأوّل مُختلفةٌ ما بين خليفة وآخر ، ونرى من خلال دراستنا للتاريخ أنّ هذه الآليات لم تكن مقنعةً للكثيرين من رجال ذلك الجيل ، وفي معركة الحمل وصفين ومجزرة كربلاء وغيرها أكبر دليلٍ على ذلك ..

.. وحتى لو فرضنا جدلاً أنّ هذه الآليات كانت مقنعةً لجميع أبناء ذلك الجيل ، وكانت ضروريّةً في وقتها ، لو فرضنا ذلك جدلاً ، فمن المستحيل أن تكون مقنعةً في جيلنا أو صالحه لعصرنا .. فإن كان على الحاكم أن يُعيّن مَنْ يخلُفه ، أو أن يختار ستّةً يختارون هم واحداً منهم ، أو يترك الحكم للأدهى والأقوى والأكثر مكرماً ، ليستولي على الحكم ثمّ يحولّه إلى نظام ملكيّ قسريٍّ يحكم باسم الإسلام ، فحين ذلك ، تكون كلّ الأنظمة الديكتاتوريّة في العالم أنظمةً شرعيّةً في معيار هذا الواقع التاريخي ، الذي يُقدّمه عابدين وأصنام التاريخ على أنّه من صلب شريعة الإسلام ..

.. في دولتهم الدنيّة التي يطبّلون ويزمّرون لها بناء على منهج السلف الصالح ، كنموذج يسعون إليه ، هل ستنتهي الصراعات السياسيّة في سبيل السلطة والتمسك بها ، كنهاية **عثمان بن عفّان** ، كما نرى في نصوص كتب التاريخ ، ومنها النصّ التالي من **تاريخ الطبري** !!!؟ ..

]] وتوعد محمد بن أبي بكر ابن الزبير ومروان فلما دخل على عثمان
 هرباً ودخل محمد بن أبي بكر على عثمان فأخذ بلحيته فقال أرسل لحيّتي فلم يكن
 أبوك ليتناولها فأرسلها ودخلوا عليه فمنهم من يجزّه بنعل سيفه وآخر يلكزه وجاءه
 رجل بمشاقص معه فوجأه في ترقوته فسال الدم على المصحف وهم في ذلك يهابون في
 قتله وكان كبيراً وغشي عليه ودخل آخرون فلما رأوه مغشياً عليه جروا برجله
 فصاحت نائلة وبناته وجاء التجيبي مخترباً سيفه ليضعه في بطنه فوقته نائلة فقطع يدها
 واتكأ بالسيف عليه في صدره وقتل عثمان رضي الله عنه قبل غروب الشمس ونادى

مناد ما يحل دمه ويخرج ماله فانتهبوا كل شيء ثم تبادروا بيت المال فألقى الرجلان المفاتيح ونجوا وقالوا الهرب الهرب هذا ما طلب القوم وذكر محمد بن عمر أن عبد الرحمن بن عبد العزيز حدثه عن عبد الرحمن بن محمد أن محمد بن أبي بكر تسور على عثمان من دار عمرو بن حزم ومعه كنانة بن بشر بن عتاب وسودان بن حمران وعمرو بن الحمق فوجدوا عثمان عند امرأته نائلة وهو يقرأ في المصحف في سورة البقرة فتقدمهم محمد بن أبي بكر فأخذ بلحية عثمان فقال قد أخزأك الله يا نعثل فقال عثمان لست بنعثل ولكني عبد الله وأمير المؤمنين قال محمد ما أغنى عنك معاوية وفلان وفلان فقال عثمان يا ابن أخي دع عنك لحيتي فما كان أبوك ليقبض على ما قبضت عليه فقال محمد لو رآك أبي تعمل هذه الأعمال أنكرها عليك وما أريد بك أشد من قبضي على لحيتك قال عثمان أستنصر الله عليك وأستعين به ثم طعن جبينه بمشقص في يده ورفع كنانة بن بشر مشاقص كانت في يده فوجأ بها في أصل أذن عثمان فمضت حتى دخلت في حلقه ثم علاه بالسيف حتى قتله []

.. في هذه الدولة الدنيّة التي يطبّلون ويزمّرون لها بناء على منهج السلف الصالح ، هل ستكون الحاسبة السياسيّة حسب النموذج الذي انتهت به حياة **محمد بن أبي بكر** .. كما نرى في **الكامل في التاريخ** ، **لابن الأثير** !!!? ..

[] فخرج محمد يمشي في الطريق فأنتهى إلى خربة في ناحية الطريق فأوى إليها ، وسار عمرو بن العاص حتى دخل الفسطاط ، وأخرج معاوية بن حديج في طلب محمد بن أبي بكر فأنتهى إلى جماعة على قارعة الطريق فسألهم عنه فقال أحدهم : دخلت تلك الخربة فرأيت فيها رجلاً جالساً ، فقال ابن حديج : هو هو ، فدخلوا عليه فاستخرجوه وقد كاد يموت عطشاً ، وأقبلوا به نحو الفسطاط ، فوثب أخوه عبد الرحمن بن أبي بكر إلى عمرو بن العاص وكان في جنده وقال : أتقتل أخي صبراً ! أبعث إلى ابن حديج فانه عنه ، فبعث إليه يأمره أن يأتيه بمحمد ، فقال : قتلتكم كنانة

بن بشر وأخلي أنا محمداً ! ، أكفاركم خيرٌ من أولئكم أم لكم براءة في الزبر ! ،
هيهات هيهات ، فقال لهم محمد بن أبي بكر : اسقوني ماءً ، فقال له معاوية بن حديج
: لا سقاني الله إن سقيتك قطرةً أبداً ، إنكم منعمتم عثمان شرب الماء ، والله لأقتلنك
حتى يسقيك الله من الحميم والغساق ، فقال له محمد يا ابن اليهودية النساجة ليس
ذلك إليك ، إنما ذلك إلى الله يسقي أوليائه ويظمئ أعداءه أنت وأمثالك ، أما والله
لو كان سيفي بيدي ما بلغتني هذا ، ثم قال له : أتدري ما أصنع بك ؟ أدخلك في
جوف حمار ثم أحرقه عليك بالنار ، فقال محمد : إن فعلت بي ذلك فلطالما فعلتم ذلك
بأولياء الله ، وإني لأرجو أن يجعلها عليك ، وعلى أوليائك ، ومعاوية ، وعمرو ، ناراً
تلطّي كلما خبت زادها الله تعالى سعيراً ، فغضب منه وقتله ثم ألقاه في جيفة حمار ثم
أحرقه بالنار ، فلما بلغ ذلك عائشة جزعت عليه جزعاً شديداً ، وقتت في دُبر
الصلاة تدعو على معاوية وعمرو ، وأخذت عيال محمد إليها فكان القاسم بن محمد
بن أبي بكر في عيالهم ، ولم تأكل من ذلك الوقت شواءً حتى توفيت [] ..

.. أليس عثمان بن عفان وعائشة زوج النبي ﷺ ومحمد بين أبي بكر وعبد الرحمن بن
أبي بكر وعمرو بن العاص ومعاوية بن حديج ، أليسوا من الجيل الأوّل ، الذي يدعو
المطبّلون والمزّمرون للدولة الدنيّة إلى اتباع آثار رجاله ، لإقامة دولة من لبنات هذه الآثار
!!!؟ .. أليست هذه روايات ذلك الأثر !!!؟ .. أم أنّهم لا علم لهم بهذه الروايات
فيطبّلون ويزمّرون لدولة لا يعلمون عنها شيئاً !!!؟ .. أم ماذا !!!؟ ..
.. في الدولة الدنيّة التي يدعون إليها ، هل ستتمّ تتعة المخالف سياسياً ، التزاماً
بمنهج التتعة الذي نراه في النصّ التالي من **الكامل في التاريخ ، لابن الأثير** ، والذي كان
معاوية بن أبي سفيان يُتّع به من يخالفه سياسياً ..

[] وقدّم عمرو بن العاص من مصر على معاوية ومعه أهل مصر ، فقال
لهم عمرو : لا تسلّموا على معاوية بالخلافة ، فإنّه أهيب لكم في قلبه ، وصغروه ما

استطعتم ، فلما دخلوا قال معاوية لحجّابه : كأتّي بابت النابتة وقد صغّر أمرى عند القوم ، فانظروا إذا دخل القوم فتعتوهم أشدّ ما يحضركم ، فكان أول من دخل عليه رجلٌ منهم يقال له ابن الحيات فقال : السلام عليك يا رسول الله ، وتتابع القوم على ذلك ، فلما خرجوا قال لهم عمرو : لعنكم الله ، همتكم أن تسلّموا عليه بالإمارة فسلمتم عليه بالنبوة []

.. ألا تكفينا قرون التعتة من عصر معاوية بن أبي سفيان إلى الآن ؟!!! .. فكم طاغية تعتع شعبه باسم الدّين أو باسم القومية أو باسم أيّ أيديولوجية كان يحطّب بها على شعبه ليسومهم سوء العذاب ويقودهم كالقطيع إلى خدمته والانصياع له ؟!!! في هذه الدولة الدّينية التي يطبلون ويزمّرون لها ، هل سيتعامل أقطاب السياسة فيها والمختلفون سياسياً ، بذات المنهج الذي يحمله النصّ التالي من **الكامل في التاريخ** ، لابن الأثير ..

[] وقال عبد الرحمن بن أبي بكر : لو مات أبو موسى الأشعري قبل هذا اليوم - يعني يوم التحكيم بين علي ومعاوية - لكان خيراً له ، وقال أبو موسى الأشعري لعمرو : لا وفقك الله ، غدرت وفجرت ، إنّما مثلك كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ، قال عمرو : إنّك مثلك مثل الحمار يحمل أسفارا ، فحمل شريح بن هانئ على عمرو فضربه بالسوط ، وحمل ابن عمرو على شريح فضربه بالسوط أيضاً ، وحجّز الناس بينهم ، وكان شريح يقول بعد ذلك : ما ندمتُ على شيء ندامتي على ضرب عمرو بالسوط ولم أضربه بالسيف []

.. كم من دماء أبناء الأمة سيُدفع ليفهم هؤلاء المطبلون والمزّمرون أنّ نسبة قطع أعناق الصحابة ذاهم على يد إخوانهم من الصحابة لأسباب سياسية بحتة ، تفوق أيّ نسبة للخلافات السياسية في أيّ عصر !!! .. كيف يدعون إلى دولة دينية وفق منهج السلف في الوقت الذي يقرؤون فيه الأحاديث التالية التي تبين بما لا يقبل الشكّ - مع غيرها من

الروايات الكثيرة - أن عشرات الآلاف من أعناق السلف ذاهم قُطعت على أيدٍ إخوانهم من السلف ذاهم لأسباب سياسية محضة ..

البخاري (٦٥٧٩) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ عَنْ عَوْفٍ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ قَالَ لَمَّا كَانَ ابْنُ زَيْدٍ وَمَرْوَانَ بِالشَّامِ وَوَتِبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ وَوَتِبَ الْقُرَاءُ بِالْبَصْرَةِ فَأَنْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَيْهِ فِي دَارِهِ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ عُلْيَةٍ لَهُ مِنْ قَصَبٍ فَجَلَسْنَا إِلَيْهِ فَأَنْشَأَ أَبِي يَسْتَطِعُهُ الْحَدِيثَ فَقَالَ يَا أَبَا بَرْزَةَ أَلَا تَرَى مَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ فَأَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ تَكَلَّمَ بِهِ إِنِّي احْتَسَبْتُ عِنْدَ اللَّهِ أَنِّي أَصْبَحْتُ سَاحِطًا عَلَى أَحْيَاءٍ قُرَيْشٍ إِنَّكُمْ يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ كُنْتُمْ عَلَى الْحَالِ الَّذِي عَلِمْتُمْ مِنَ الذَّلَّةِ وَالْقِلَّةِ وَالضَّلَالَةِ وَإِنَّ اللَّهَ أَنْقَذَكُمْ بِالْإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَلَغَ بِكُمْ مَا تَرَوْنَ وَهَذِهِ الدُّنْيَا الَّتِي أَفْسَدَتْ بَيْنَكُمْ إِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّامِ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا وَإِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُونَ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا وَإِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِمَكَّةَ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا

البخاري (٣٧٢٠) حسب ترقيم العالمية :

وَعَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعَمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي أُسَارَى بَدْرِ لَوْ كَانَ الْمُطْعَمُ بْنُ عَدِي حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّثْنَى لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ الْأُولَى يَعْنِي مَقْتَلَ عُمَانَ فَلَمْ تَبْقَ مِنْ أَصْحَابِ بَدْرِ أَحَدٌ ثُمَّ وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ الثَّانِيَّةُ يَعْنِي الْحَرَّةَ فَلَمْ تَبْقَ مِنْ أَصْحَابِ الْحُدَيْبِيَّةِ أَحَدًا ثُمَّ وَقَعَتِ الثَّلَاثَةُ فَلَمْ تَرْتَفِعْ وَلِلنَّاسِ طَبَاحٌ

البخاري (٤١٥٣) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ رَجُلَانِ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ إِنَّ النَّاسَ صَنَعُوا وَأَنْتَ ابْنُ عُمَرَ وَصَاحِبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَخْرُجَ فَقَالَ يَمْنَعُنِي أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ دَمَ أَخِي فَقَالَا أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً فَقَالَ قَاتَلْنَا حَتَّى لَمْ تَكُنْ فِتْنَةً وَكَانَ الدِّينُ لِلَّهِ

وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِغَيْرِ اللَّهِ وَزَادَ عُثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ
 ابْنِ وَهَبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي فُلَانٌ وَحْيَوَةَ بْنُ شَرِيحٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرِو المَعَاذِرِيِّ أَنَّ بَكِيرَ بْنَ عَبْدِ
 اللَّهِ حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تَحْجَّ
 عَامًا وَتَعْتَمِرَ عَامًا وَتَتْرَكَ الجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقَدْ عَلِمْتَ مَا رَغِبَ اللَّهُ فِيهِ قَالَ يَا
 ابْنَ أَخِي بُنَيَّ الْإِسْلَامَ عَلَى حَمْسِ إِيْمَانٍ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالصَّلَاةِ الْخَمْسِ وَصِيَامِ رَمَضَانَ وَأَدَاءِ
 الزَّكَاةِ وَحَجِّ الْبَيْتِ قَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَا تَسْمَعُ مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَإِنْ طَانِفَتَانِ مِنَ
 الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى
 تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ قَالَ فَعَلْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَكَانَ الْإِسْلَامُ قَلِيلًا فَكَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ فِي دِينِهِ إِمَّا قَتَلُوهُ وَإِمَّا يُعَذِّبُونَهُ حَتَّى كَثُرَ الْإِسْلَامُ
 فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ قَالَ فَمَا قَوْلُكَ فِي عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ قَالَ أَمَّا عُثْمَانُ فَكَأَنَّ اللَّهَ عَفَا عَنْهُ وَأَمَّا أَنْتُمْ
 فَكْرَهْتُمْ أَنْ تَعْفُوا عَنْهُ وَأَمَّا عَلِيٌّ فَأَبْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَتْنُهُ وَأَشَارَ بِيَدِهِ
 فَقَالَ هَذَا بَيْتُهُ حَيْثُ تَرَوْنَ

البخاري (٤٢٨٤) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا بَيَانٌ أَنَّ وَبَرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ
 جَبْرِ قَالَ خَرَجَ عَلَيْنَا أَوْ إِلَيْنَا ابْنُ عُمَرَ فَقَالَ رَجُلٌ كَيْفَ تَرَى فِي قِتَالِ الْفِتْنَةِ فَقَالَ وَهَلْ
 تَدْرِي مَا الْفِتْنَةُ كَانَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ وَكَانَ السُّدُوحُ
 عَلَيْهِمْ فِتْنَةٌ وَلَيْسَ كَقِتَالِكُمْ عَلَى الْمُلْكِ

البخاري (٦٥٨٠) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الْأَحْدَبِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ
 الْيَمَانِ قَالَ إِنَّ الْمُتَافِقِينَ الْيَوْمَ شَرٌّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا
 يَوْمَئِذٍ يُسْرُونَ وَالْيَوْمَ يَجْهَرُونَ

البخاري (٦٥٨١) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا خَلَادٌ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ

إِنَّمَا كَانَ التَّفَاقُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَّا الْيَوْمَ فَإِنَّمَا هُوَ الْكُفْرُ بَعْدَ
الْإِيمَانِ

.. أليس سعيد بن المُسَيَّب من جيل السلف الصالح ؟ .. ألا يقول في الروايات التي

يقدّسها هؤلاء المطبّلون والمزمرّون : **[[وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ الْأُولَى يَعْنِي مَقْتَلَ عُثْمَانَ فَلَمْ تَبْقَ**

مِنْ أَصْحَابِ بَدْرٍ أَحَدًا ثُمَّ وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ الثَّانِيَّةُ يَعْنِي الْحَرَّةَ فَلَمْ تَبْقَ مِنْ أَصْحَابِ الْحُدَيْبِيَّةِ

أَحَدًا ثُمَّ وَقَعَتِ الثَّالِثَةُ فَلَمْ تَرْتَفِعْ وَلِلنَّاسِ طَبَاحٌ]] .. أليس ابنُ عُمَرَ من جيل السلف

الصالح ؟ .. ألا يقول في فتنة ابن الزبير : **[[وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةٌ**

وَيَكُونَ الدِّينُ لِغَيْرِ اللَّهِ]] .. ألا يقول ابن عُمَرَ في عصره أيضاً : **[[كَانَ مُحَمَّدٌ صَلَّى**

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ وَكَانَ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ فِتْنَةً وَلَيْسَ كَقِتَالِكُمْ عَلَى

الْمُلْكِ]] .. أليس حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ من السلف الصالح ؟ .. ألا يقول في عصره : **[[**

إِنَّ الْمُنَافِقِينَ الْيَوْمَ شَرٌّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ يُسْرِوْنَ

وَالْيَوْمَ يَجْهَرُونَ]] ، ويقول أيضاً : **[[إِنَّمَا كَانَ التَّفَاقُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ**

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَّا الْيَوْمَ فَإِنَّمَا هُوَ الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ]] .. فما هو المعيار السياسي

والفكري الذي يعتمده الداعون للدولة الدنيّة؟!!!!!! .. ألم يكن من الأفضل لهم أن

يدعوا إلى دولة معيارها القيم النبيلة التي يحملها كتاب الله تعالى ، وبالفهم العلمي السليم

الذي معياره الصياغة اللغويّة لنصوصه الكريمة ؟ ..

.. هل الدولة الدنيّة التي يطبّلون ويزمرون لها ، هل هي سنّية ، أم شيعيّة ، أم إباضيّة

، أم ؟ .. ولو فرضناها سنّية .. هل هي وهابيّة ، أم صوفيّة ، أم ؟ ..

وهل سيتمّ تسليم السلطة فيها حسب استلام عمر بن الخطاب من أبي بكر ، أم حسب

استلام عثمان من عمر ، أم على طريقة معاوية ، أم حسب توريث يزيد ، أم ؟

.. وكيف سيتمّ التعامل فيها مع اتباع الدّيانات الأخرى والمذاهب الأخرى ، هل حسب

ظلمات التكفير وإلغاء الآخر التي يعيش فيها الظالمون مدعومين بروايات ما أنزل الله تعالى بها من سلطان في صحاح السنّة والشريعة على حدّ سواء!!!؟ .. وهل سيتمّ فرض الجزية على المواطنين الآخرين كونهم من دين آخر كما يُفترى على منهج الله تعالى!!!؟ .. وعلى أيّ حزبيّة من الجزئيات المتناقضة في أيّ مسألة فقهية ستتمّ صياغة القانون المتعلّق بهذه المسألة!!!؟ .. وهل سيتمّ سجن الرجال الذين لا يطلقون ذقونهم ، أم سيتمّ تسفيهم والنظر إليهم بازدراء ومنعهم من أيّ نشاط سياسي!!!؟ .. وهل سيتمّ سجن النساء اللاتي لا يغطين وجوههن ، أم سيتمّ تسفيهن واتهامهن بشرفهن وعرضهن والدعوة إلى عدم الزواج منهن!!!؟ .. وهل وهل وهل ...!!!؟ ..

.. أليست الرواية التالية التي يقدّسها المطبّلون والمزّمرون ، الداعون إلى دولتهم الدنيّة ، أليست صريحة في تبرير أبشع الشموليات السياسيّة ؟ ..

صحيح مسلم (٣٤٣٥) حسب ترقيم العالمية :

و حَدَّثَنِي قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا بَشَرًا فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَخَنُّ فِيهِ فَهَلْ مِنْ وِرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ هَلْ وِرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَهَلْ وِرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ كَيْفَ قَالَ يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَايِ وَلَا يَسْتَتُونَ بِسُنَّتِي وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ قَالَ قُلْتُ كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكَتُ ذَلِكَ قَالَ تَسْمَعُ وَتَطِيعُ لِلْأَمِيرِ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ

.. في الدولة الدنيّة التي يطبّلون ويزمّرون لها ، وفي حال وصول سلطان جائر إلى رأس الهرم السياسي فيها ، كيف سيتمّ التفاعل معه من قبل جماهير هذه الدولة حسب التراث التاريخي الذي يريدون جعله معياراً لدستور هذه الدولة ؟ .. هل سيتمّ التفاعل معه وفق مبدأ : أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ؟ .. أم وفق مبدأ يطبّلون ويزمّرون له ليل نهار هو : لا يجوز الخروج على الوالي ، مستشهدين بالكلام الموضوع على السنّة الشريفة والسنّة الشريفة منه براء : [] يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَايِ وَلَا يَسْتَتُونَ

بَسْتَنِي وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ قَالَ قُلْتُ كَيْفَ
أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ قَالَ تَسْمَعُ وَتَطِيعُ لِلْأَمِيرِ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ
مَالَكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ]] ؟ ..

.. في فكر الدولة الدنيّة التي يدعون إليها ، كيف سيتمّ وضع حدّ للسلطان الجائر

بناءً على الرواية السابقة وغيرها الكثير ، والتي منها الرواية التالية ؟ ..

أحمد : (٩٦٥٥) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَلْقَمَةَ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ
وَمَنْ أَطَاعَ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي وَمَنْ عَصَى الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي

.. الدولة الدنيّة التي يطبلون ويزمرون لها ، والتي تتكئ على منهج السلف ،

باعتبارنا - حسب زعمهم - لن نفهم المنهج أكثر منهم .. هذه الدولة .. ما المانع أن

تتحوّل إلى دولة شموليّة يتصارع فيها المطبلون والمزّمرون ذاهم فيقطّعون رؤوس بعضهم

بعضاً ورؤس الكثيرين من الأبرياء في سبيل صراعهم السياسي ، تطبيقاً لمنهج السلف الذي

أحداثه تعتبر معياراً لهذه الدولة ، وذلك تجسيداً لما يحمله النصّ التالي من **الكامل في**

التاريخ ، لابن الأثير ، والذي يصوّر جانباً من معركة صفين بين عليّ ومعاوية ..

]] فرفعوا المصاحف بالرماح وقالوا : هذا حكم كتاب الله

عزّ وجل بيننا وبينكم ، من لثغور الشام بعد أهله ، من لثغور العراق بعد أهله ، فلما

رآها الناس قالوا : نُجِيبُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فقال لهم عليّ : عبادَ الله أمضوا على

حُكْمِكُمْ وَصَدِّقْكُمْ وَقِتَالِ عَدُوِّكُمْ ، فَإِنَّ مَعَاوِيَةَ ، وَعَمْرَأَ ، وَابْنَ أَبِي مَعِيْطٍ ، وَحَبِيباً ،

وَابْنَ أَبِي سَرْحٍ ، وَالضَّحَّاكَ ، لَيْسُوا بِأَصْحَابِ دِينٍ ، وَلَا قُرْآنٍ ، أَنَا أَعْرَفُ بِهِمْ مِنْكُمْ ،

قَدْ صَحِبْتَهُمْ أَطْفَالاً فَكَانُوا شَرَّ أَطْفَالٍ وَشَرِّ رِجَالٍ ، وَيُحْكِمُ ! ، وَاللَّهِ مَا رَفَعُوها إِلَّا

خديعةً ووهناً ومكيدةً]]

.. ما هو الفارق بين أبشع الشموليات السياسيّة في التاريخ ، وبين ما نراه في الحديث التالي ، الذي يصوّر جانباً ممّا حدث في الجيل الذي يطبّلون ويزمّرون لاعتباره معياراً لنا إلى قيام الساعة ؟ ..

البخاري (٤٤٥٣) حسب ترقيم العماليّة :

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ قَالَ كَانَ مَرْوَانَ عَلَى الْحِجَازِ اسْتَعْمَلَهُ مُعَاوِيَةَ فَخَطَبَ فَجَعَلَ يَذْكُرُ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ لِكَيْ يَبَايَعَ لَهُ بَعْدَ أَبِيهِ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ شَيْئاً فَقَالَ خُدُوهُ فَدَخَلَ بَيْتَ عَائِشَةَ فَلَمْ يَقْدِرُوا فَقَالَ مَرْوَانُ إِنَّ هَذَا الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أَفٍّ لَكُمْمَا أَتَعِدَانِي فَقَالَتْ عَائِشَةُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِينَا شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ عُذْرِي

.. لأنّ عبد الرحمن بن أبي بكر قال شيئاً ممّا لا يريده معاوية ، لأجل ذلك قال مروان

: **[[خُدُوهُ]]** .. ولا شك أنّ ما قاله عبد الرحمن بن أبي بكر هو ضد مبايعة يزيد بالخلافة بعد أبيه معاوية . ما الفارق بين هذا الموقف وبين أجهزة القمع عند الشموليات السياسيّة التي نشهدها في عصرنا ؟ ..

.. وقبل أن يخرج علينا مُتَعَتِّع ليفسّر لنا كلمة **[[خُدُوهُ]]** على أنّها لا تعني ما

فهمناه من هذه الرواية ، لنقرأ النصّ التالي لذات المسألة من كتاب .. **الكامل في التاريخ** ، لابن الأثير ..

[[فقام مروان فيهم وقال : إن أمير المؤمنين قد اختار لكم فلم يأل وقد استخلف ابنه يزيد بعده ، فقام عبد الرحمن بن أبي بكر فقال : (كذبت والله يا مروان وكذب معاوية ، ما الحيار أردتما لأمة محمد ، ولكتكم تريدون أن تجعلوها هرقلية ، كلما مات هرقل قام هرقل) ، فقال مروان هذا الذي أنزل الله فيه : ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمْمَا ﴾ فسمعت عائشة مقالته فقامت من وراء الحجاب وقالت : (يا مروان يا مروان) ، فأنصت الناس ، وأقبل مروان بوجهه فقالت : أنت القائل لعبد الرحمن أنّه نزل فيه

القرآن ! ، كذبت ، والله ما هو ولكنّه فلان بن فلان ، ولكنك أنت فضض من لعنة
نبيّ الله ﷺ

.. ألم يتحقّق على أرض الواقع قول عبد الرحمن بن أبي بكر : **[[(كذبت والله يا مروان وكذب معاوية ، ما الخيار أردتما لأمة محمد ، ولكنكم تريدون أن تجعلوها هرقلية ، كلّما مات هرقل قام هرقل)]]** ؟ .. نترك الإجابة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ..

.. الدولة التي يطّلبون ويزمّرون لها ، ويريدونها حسب منهج سلف الأمة ، هي تجسيدٌ في عصرنا للأحداث التاريخية التي عاشها أولئك السلف ، والتي منها الحادثة التالية ، التي نقلها من كتاب **الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ..**

[[ثمّ أقبل على ابن الزبير فقال : هات لعمري إنك خطيبهم ، فقال : نعم ، ثمّ بيّن ثلاث خصال ، قال : أعرضهن ، قال : تصنع كما صنع رسول الله ﷺ ، أو كما صنع أبو بكر أو كما صنع عمر ، قال معاوية : ما صنعوا ؟ ، قال : قبض رسول الله ﷺ ولم يستخلف أحداً ، فارتضى الناس أبا بكر ، قال : ليس فيكم مثل أبي بكر وأخاف الاختلاف ، قالوا : صدقت فاصنع كما صنع أبو بكر ، فإنه عهد إلى رجل من قاصية قريش ليس من بني أبيه فاستخلفه ، وإن شئت فاصنع كما صنع عمر جعل الأمر شورى في ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ، ولا من بني أبيه ، قال معاوية : هل عندك غير هذا ؟ ، قال : لا ، ثمّ قال : فأنتم ، قالوا : قولنا قوله ، قال : فإنّي قد أحببت أن أتقدّم إليكم ، إنّه قد أعذر من أنذر ، إني كنت أخطب فيكم فيقوم إليّ القائم منكم فيكذبني على رؤوس الناس فأحمل ذلك وأصفح ، وإني قائم بمقالة فأقسم بالله لئن ردّ عليّ أحدكم كلمة في مقامي هذا لا ترجع إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه ، فلا يبقين رجلاً إلاّ على نفسه ، ثمّ دعا صاحب حرسه بحضرتهم

فقال : أقم على رأس كلّ رجل من هؤلاء رجلين ومع كلّ واحد سيف ، فإن ذهب رجلٌ منهم يردّ عليّ كلمة بتصديق أو تكذيب ، فليضرباه بسيفهما.....

.. ما الفارق بين ما يحمله هذا النصّ من شموليّة تركب الدّين لأغراضها السياسيّة التي لا علاقة للدّين بها لا من قريب ولا من بعيد ، وبين الشموليّات السياسيّة الأخرى التي تركب القيم الوطنيّة والقوميّة والإنسانيّة لأغراضها السياسيّة ؟!!!!!! ..
.. الشورى في كتاب الله تعالى - كما رأينا - هي أمرٌ إلهيٌّ عامٌّ غيرٌ مُخصَّص باليّة محدّدة ، ولا بتاريخ محدّد ، ولا بأشخاص محدّدين .. المهمُّ هو تحقيق العدل والمساواة والرحمة والحرية وعدم الظلم بين الحاكم والمحكومين ، وبين المحكومين أنفسهم ... والمؤمنون مطالبون باتباع أحدث الأدوات الحضاريّة التي تُوصِل إلى الشفافيّة والتزاهة في ذلك .. وبالتالي فكلُّ أداة ديمقراطيّة شفّافة عادلة تُعدُّ أفضل ما يحقّق تكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع سياسياً في عصرها ، تمثّل مسألة الشورى لذلك العصر ..

.. بينما الشورى (كما يفهمها الذين لا يريدون فصل الدّين عن السياسة) هي آليّات تاريخيّة عفا عنها الزمن ، وكما قلنا ، لو فرضنا جدلاً أنّها كانت صالحةً في عصرها ، فمن المستحيل أن تكون صالحةً في غيره من العصور .. وبينها (كما يراها هؤلاء) وبين الديمقراطية كمفهومٍ سياسي ، مساحةٌ ينظر إليها كلٌّ حسب وعيه وفهمه للدّين ولحركة التاريخ ..

.. في الديمقراطية ، السيادة ومصدر التشريع مستمدّ من الشعب ، وفي الشورى (كما يفهمها الذين لا يريدون فصل الدّين عن السياسة) مصدر التشريع هو مذاهبهم ورواياتهم التي يتفوقون في أطرها .. وما لم يدركه الذين لا يريدون فصل الدّين عن السياسة ، هو مجموعة من النقاط الأساسيّة :

١- منهج الله تعالى الذي هو مصدر التشريع ، هو مجموعة الأحكام والقيم التي يحملها كتابه الكريم ، والتي يُطالب بتطبيقها المؤمنون بها .. والالتزام بها (كعلاقة مع الله تعالى دون التعرّض للثوابت الإنسانيّة كحقوق للآخرين) هو التزامٌ اختياري ، بمعنى أنّه لا

يجوز فرضها بالقوّة .. فحتّى في العقيدة والدخول في الدّين والخروج منه لا يُوجد ما يُفرض بالقهر ... فكيف إذاً يكون الأمر فيما يسوس مصالح الناس الدنيويّة؟! ..

٢- الأحكام جاءت (في كتاب الله تعالى) عبر نصوصٍ تحمل كليّاتها ، وهناك اختلافٌ بين المؤمنين بها في جزئيات تطبيقها ، وهناك روايات كثيرة تختلف من مذهب لآخر ، وتختلف فيما بينها للمسألة الواحدة داخل المذهب الواحد والطائفة الواحدة كما رأينا ، وهذا الاختلاف شاسعٌ في الكثير منها ، لدرجة التناقض ..

٣- المجتمع هو الذي يقرّر باختياره الانصياع لهذه الأحكام ، أو عدم الانصياع لها ، وبالتالي فمن الطبيعي أنّ المجتمع المؤمن بما سيختارها ، والمجتمع غير المؤمن بما لا يختارها ، ولا يحقّ لنا (كما يأمرنا منهج الله تعالى ذاته) أن نفرضها عليه بالقوّة ..

.. بالنتيجة .. المجتمع بما يختاره ، هو مصدر التشريع .. وهذا ما تقوله الديمقراطية وقولهم بأنّ منهج الله تعالى هو مصدر التشريع وليس الشعب ، يعنون به مفاهيمهم الضيّقة لأحكام منهج الله تعالى ، وخصوصيّاتهم المذهبيّة والطائفيّة التي ينقض معظمها كتابُ الله تعالى جملةً وتفصيلاً ..

.. قد تُستخدم الديمقراطية سلبياً لوصول أصحاب الأموال والمتسلّقين الذين يخدعون الناس بشعارات برّاقة إلى السلطة .. وقد حصل الكثير من ذلك .. لكنّ المشكلة هنا تكمن في البشر وليس في الديمقراطية ، وذلك لسببين :

١- التلاعب بعواطف الناس وحاجاتهم الماديّة منشؤه النفوس السليبيّة للناس ، فالأدوات الديمقراطيّة ذاتها والتي استخدمها هؤلاء المتسلّقون هي ذاتها استخدمها الشرفاء للوصول إلى أهداف نبيلة ..

٢- الديمقراطيّة ليست صيغةً واحدة لكلّ العصور ، فأدوات الديمقراطيّة وأشكالها تتطوّر بتطوّر المجتمعات ، وبالتالي يتمُّ - مع الزمن - سدّ الثغرات التي يتسلّل منها المتسلّقون ..

.. والشورى هي الأخرى قد يستخدمها المتاجرون بالدين للوصول إلى غاياتهم الفاسدة .. فكم متاجر بالدين خلال التاريخ نشر (باسم الدين) أبشع صور الطغيان والفساد في الأرض ؟ ..

.. في الدولة الحرّة تتحقّق الشورى التي يأمر الله تعالى بها أكثر من تحقّقها في الدولة المحسوبة على الدين .. كيف !!!؟ ..

.. في الدولة الحرّة حرية الرأي والمعتقد والتفكير المجرد والتدبر أكبر ، وبالتالي يقترب المجتمع المسلم أكثر من الفهم السليم لدلالات كتاب الله تعالى بما تحمل من أحكام لحلّ المشكلات الحضارية مع مرور الزمن ، وبالتالي يتطور فهم المجتمع لمسألة الشورى مع التطوّر الحضاري ... ولما كان الشعب هو مصدر السلطة والتشريع في الدولة الحرّة ، فإنّ الشعب المسلم سيختار الشورى التي يدركها من نصوص كتاب الله تعالى بحريّة تامّة ، وذلك بواقع أبعد عن الغرق في مستنقع الخلافات المذهبية والطائفية الذي تغرق فيه الدولة المحسوبة على الدين ..

بينما في الدولة المحسوبة على الدين فإنّ المطّبلين والمزمرين لعدم فصل الدين عن السياسة يقدّمون فهماً تاريخياً محدداً لمفهوم الشورى ، لا يتجاوز مفاهيم السابقين وما تمّ تداوله كنظام حكم في الأجيال الأولى .. وهذا أبعد عن تحقيق مراد الله تعالى في مسألة الشورى ..

من هنا نرى كيف أنّه في الدولة الحرّة يتحقّق مراد الله تعالى في الشورى وغيرها من المسائل التي يحملها كتاب الله تعالى ، بصورة أكبر بكثير من تحقّق مراد الله تعالى لهذه المسائل في الدولة التي يسمونها دولة دينية ، لأنّها في الحقيقة دولة تاريخية ليس إلّا ، منهجية البحث والتدبر والتفاعل الحضاري فيها أقرب إلى التاريخ منها إلى المنهج ..

الديمقراطية شأنها شأن أيّ قضية إنسانية ، لا بدّ أن تتطوّر مع الزمن وأن تتطوّر أدواتها باتجاه الاقتراب أكثر فأكثر من العدل وتحقيق مراد الشعوب سياسياً ، ولا بدّ أن

تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع الثقافي والاجتماعية ، فلا توجد وصفة جاهزة للديمقراطية صالحة لكل المجتمعات البشرية في كل زمانٍ ومكان ..

.. وهذه القيم النبيلة من العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والمودّة والشراكة الكاملة بين أبناء المجتمع لا تتحقّق إلا في إطار دولة حرّة ، يؤمن أبنائها بحريّة الآخر إيماناً حقيقياً ، نابذين كلّ مفاهيم الاستقصاء وإلغاء الآخر ، مؤمنين بأنّ الآخر شريك كامل تحت سقف الوطن ..

.. بينما في الدولة المحسوبة على الدّين ، فإنّ الداعين لها لا يؤمنون أصلاً بأنّ الآخر (تحت سقف الوطن) موازٍ لهم ، لأنّ الآخر حسب مفاهيمهم الموروثة والمحسوبة على الدّين (والدّين الحقُّ منها براء) ليس مؤمناً ، أو على الأقل ينظرون إليه على أنّه فاسق ، وبالتالي مهما تفلسفوا ومهما قالوا من الكلمات المعسولة ، فإنّهم - في النهاية - لا ينظرون إلى الآخر نظرة أخ لهم موازٍ في الحقوق والواجبات ..

.. ولو فرضنا جدلاً أنّهم يعتبرون الآخر موازياً لهم ، فلماذا إذاً يدعون لدولة يسمونها بالدينيّة في الوقت الذي لا يستطيعون فيه أن يخفوا اعتقادهم أنّهم - دينياً - فوق الآخرين في الدنيا والآخرة !!!؟ ... من هنا تتجلّى الصورة أمام أعيننا بأنّ الداعين إلى دولة دينيّة حسب مفاهيمهم الضيقة للدّين ، إنّما يدعون لدولة شموليّة ، نهاية أمرها استعبادُ الناس وقهرهم بالخصوصيات المذهبيّة والطائفيّة ، باسم الدّين ، وهذا تنقضه كلّ المبادئ التي أنزل الله تعالى الرسالات السماويّة من أجلها ..

.. وكلامنا هذا لا يعني أنّ كلّ الديمقراطيات التي بُنيت على أرض الواقع كانت تطبيقاً موازياً للتنظير الذي يستخدمه أصحابها .. أبداً .. الديمقراطية في النهاية صناعة بشريّة لا تخلو من الأخطاء ، وهي نظام حكم ، لتنظيم الحكم في الدولة ، فقد تكون هناك أغلبيّة تدّعي الديمقراطيّة ولكنها لا تؤمن بها كمبدأً عادلاً ، وبذلك تكون شموليّةً مهما زعمت من التزامها بمبدأ الديمقراطيّة .. ولكن الديمقراطية كمفهوم وأدوات

تتطوّر مع الزمن .. ولا يُوجد فيها من يزعم أنّه ناطقٌ باسم الله تعالى وظلّه في الأرض ، كما هو حال الداعين للشموليّة المحسوبة على الدّين ..

.. ولذلك نتيجة لتطوّر مفهوم الديمقراطية ، ولتطوّر أدواتها ، بما يوازي التطوّر الحضاري للبشريّة ، تتّجه الديمقراطيات نحو الليبراليّة ، التي تعني بالحريّات المدنيّة وحقوقها ، وبالحريّات الفرديّة ، وبالحريّات الخاصّة بالأقليات على اختلافها ، تحت سقف وطنٍ واحد ..

.. وما نراه أنّ معظم المطبّين والمزمرّين لدولة دينيّة حسب مفاهيمهم الضيّقة للدّين ، يضعون دائماً مقارنةً بين سلبيّات الغرب الاجتماعيّة والثقافيّة ، كون الغرب منشأ الديمقراطية ، وبين القيم النبيلة التي يحملها كتاب الله تعالى ، وذلك كمقدّمة لنتيجة مسبقة الصنع هي إظهار الديمقراطية بمظهر سلبى وهذه المقارنة ليست سليمة لعدّة أسباب :

١- المقارنة التي يقومون بها هي انتقاء لسلبيّات أعمال شعوب لها تعلقها بمعتقدات هذه الشعوب وبتاريخها وثقافتها من جهة ، وبين قيم ومبادئ نبيلة يحملها كتاب الله تعالى من جهةٍ أُخرى .. أي هي مقارنة بين أمرين مختلفين تماماً ، كلّ منهما له ساحته المختلفة عن ساحة الآخر .. فأعمال الشعوب لها تعلقها بأخلاق هذه الشعوب وبعقائدها وبتاريخها وثقافتها ، وهي ليست ثابتة على مدار الزمن ، بينما أحكام كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) هي قيم مطلقة مجردة عن التاريخ وعن تطبيق الشعوب لها .. والمسلمون ذاهم لم يلتزم الكثير منهم بالكثير من أحكام كتاب الله تعالى الالتزام الذي يريده الله تعالى منهم ..

٢- هذه المقارنة ليست مقارنة سياسيّة تتعلّق بمبادئ الديمقراطية وآليات استلام السلطة من جهة ، وبين الشورى كما يفهمها المقارنون من جهةٍ أُخرى .. فلو نظر المقارنون نظرةً عاقلة مجردة عن عصبيّاتهم المذهبيّة والطائفيّة إلى آليات استلام السلطة وتنقلها عبر الأجيال ، لرأوا أنّ واقعنا خلال التاريخ (الذي يريده معياراً لدولتهم الدّينيّة) ليس أفضل حالاً من الآخرين ..

٣ - المقارنة تُغفل عمليّات انتقال السلطة عندنا من فترة الخلفاء الراشدين إلى الآن ، فاستلام أبي بكر للسلطة كان ضمن إطار مجموعة ضيقة وبدفع قوي أشبه بفرض الأمر الواقع من قبل عمر بن الخطاب ، واستلام عمر بن الخطاب كان تعييناً من أبي بكر ، واستلام عثمان كان عبر اختيار عمر لستة يختارون واحداً منهم ، واستلام علي تبعه من الحروب وقطع أعناق الصحابة على أيدي إخوانهم الصحابة ما نخجل من قراءته ، واستلام معاوية كان أشبه ما يكون بالانقلابات العسكريّة في عصرنا ، ليحوّل نظام الحكم بعد ذلك إلى نظامٍ ملكيّ قسريّ يكون فيه أمير المؤمنين أميراً منذ نزوله من بطن أمّه وكلُّ ذلك تحييدٌ كاملٌ للأمة في مسألة الشورى التي يدعونها ، وقفز صريحٌ فوق مبدأ الشورى الذي يحمله كتاب الله تعالى ..

٤ - المقارنة لا تأخذ بعين الاعتبار حمل الديمقراطية لآليات تطوير نفسها بنفسها ، كونها مسألة إنسانيّة تتعلّق بالإنسان كقيمة معنويّة ، وكونها آليات تهدف لاختيار النظام السياسي للدولة ، وفق ما يتعارف عليه الناس ، من إيصالهم للعدل والمساواة وتكافؤ الفرص والاقتراب من تحقيق مصالحهم النبيلة ..

٥ - المقارنة تنطلق من مبدأ أنّ الآخرين كافرون مهما عملوا ، وأنّ المقارنين يجسّدون مراد الله تعالى في الأرض ، ومعهم وكالة منه جلّ وعلا غير قابلة للعزل ، وذلك بفعل ما يريدون باسم الدّين ..

٦ - المقارنون وانطلاقاً من تاريخنا الإسلامي ابتداءً بعصر الخلفاء الراشدين ، يعتقدون أنّ الحاكم هو حاكم حتى الموت ، فهذا ما حصل خلال التاريخ ، وبالتالي لا يؤمنون (بناء على منهج السلف الذي يدعون إليه) بتداول السلطة .. فالبيعة عندهم حتى الموت ما لم يفعل الحاكم ما يخرجّه من الملة .. والحقيقة أنّ الحاكم لا يخرجونه من الملة مهما فعل ما داموا من أتباعه ، فقطع عشرات الآلاف من أعناق الصحابة على أيدي إخوانهم من الصحابة لا يعيرونه أيّ اهتمام ، بل يكفّرون من يحاول قراءة ذلك التاريخ قراءة واعية عاقلة مجردة ..

.. في الدولة الحرّة تتطوّر الأحكام والدساتير والقوانين مع التطوّر الحضاري ، وفق مراد الشعب ، فما دام الشعب مصدراً للسلطة والتشريع فإنّ تغيير أيّ قانون أو حاكم أو أمر ما هو مسألة سهلة ، فالحياة تتطوّر والشعب المتطوّر هو مصدر التشريع ..
بينما في الدولة المحسوبة على الدّين ، فإنّ تغيير أيّ قانون أو دستور أو أمر ما في هذه الدولة يعني نفساً لهذه الدولة من أساسها ، فهذه الأحكام كما يعتقد مطالبو هذه الدولة (وهي الأحكام التي تمّ وضعها حسب الفهم الضيق لهؤلاء) هي عين مراد الله تعالى ، وبالتالي فأبى تغيير فيها هو خروجٌ على مراد الله تعالى ..

.. من هنا نرى أنّ هذه الدولة الدّينيّة التي يطبّلون ويزمّرون لها هي دولة تاريخيّة ، وأنّ المطالبين بها يستعملون الدّين كوسيلة للوصول إلى السلطة ، ليس إلّا .. ومن يعتقد منهم بأنّه على حقّ فهو ضحيّة لغيره من المنظرين المتسلّقين المتاجرين بالدّين ..
.. إنّ كلّ العصبية ومهما كانت مذهبيّة أم طائفية أم دينيّة أم قوميّة أم قبلية أم مناطقيّة أم هي في النهاية عدوّة لمصالحها ، لأنّها لا تنطلق في تفاعلها مع الآخر من أيّ فهم سليم لمصلحتها التي بالتأكيد لا تكون بجلب العداوة مع هذا الآخر ..
.. ولكنّ التطرّف الدّيني والمذهبي والطائفي له خصوصيّة التي تجعل منه أخطر أشكال التطرّف .. يليه التطرّف القومي .. يليهما التطرّف وفق الأيديولوجيات الأخرى فالتطرّف في فكرٍ أيديولوجيٍّ آخر (غير ديني) ينحسر في النخب السياسيّة والاجتماعيّة المنظرّة لأيديولوجيا هذا الفكر ، وفي بعض البسطاء الذين وقعوا ضحايا لهؤلاء المنظرين .. ولا يعتقد ضحايا هذا التطرّف أنّهم بتطرّفهم هذا يعبدون الله تعالى الذي سيدخلهم الجنّة في الآخرة نتيجة لذلك ..

.. بينما التطرّف الدّيني والمذهبي والطائفي ساحته أوسع ، فيسوق الكثيرين من أبناء المجتمع في مترلقاته ويغرقهم في مستنقعاته ، وهو مبني على الجهل بحقيقة الدّين والمذهب والطائفة ، لذلك فأتباعه - خصوصاً في المجتمعات التي تعاني من الجهل - أكثر ، ويعتقد أتباعه أنّهم بتطرّفهم هذا يتقرّبون إلى الله تعالى ، وأنّ مأواهم الجنّة نتيجة تطرّفهم هذا ،

ولذلك فاستعدادهم لقتل الآخر أكبر بكثير ، كونهم يكفرون هذا الآخر ، وبين أيديهم من الروايات التاريخية التي تُنسب للرسول ﷺ وهو منها براء ما يُغطّي تطرّفهم هذا .. وهنا مكمّن خطورة التطرّف الديني والمذهبي والطائفي وتميّزه بذلك عن الأشكال الأخرى للتطرّف ..

.. وفي الدولة الحرّة التي نعنيها لا تُهمَل ((في الممارسة الديمقراطية الشفّافة المُجسّدة للشورى في عصرها)) الأقلّيّة بعد الانتخاب ، فالمشاركة السياسيّة في السلطة في مؤسسات النظام السياسي ليست للأكثرّيّة فقط ، إنّما كلّ يشارك - سياسياً - حسب ما حصل عليه من نتائج في الانتخابات .. أمّا القرارات العليا التي يكون الأمر محتملاً فيها بين : نعم ، ولا ، فيجري عليها التصويت ، ويُؤخذ الأمر فيها حسب الأغلبيّة ..

.. أمّا المشاركة في العمل والبناء والتقنيّة وكلّ ما يغطّي النشاط البشري في المجتمع ، فهي مبنيّة على الكفاءات ، وعلى حقّ المواطن بعملٍ شريفٍ يؤمّن له حياةً كريمةً ، يتناسب مع كفاءته ، ولا علاقة للسياسة بذلك على الإطلاق .. وهذا من حقّ المواطن على المجتمع ، بغض النظر عن نتائج الانتخابات السياسيّة ، وعن الانتماءات الدينيّة والمذهبيّة والطائفيّة والعرقية و

.. إنّ الدولة الحرّة التي نعنيها هي دولة القانون والتي تؤسّس على قاعدة الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعيّة .. القضائيّة .. التنفيذيّة) ، وعلى قاعدة بشريّة الحاكم وعدم اعتباره مقدّساً ، فالحاكم مهما كان هو بشر ، ولا يجوز له أن ينصبّ نفسه حاكماً باسم الله تعالى وناطقاً رسمياً باسمه جلّ وعلا ، إنّهُ يحكم بفهمه هو ، عبر ممارسة لا تخرج عن سقفه الثقافي والفكري ، وهو معرّض للمساءلة ضمن الإطار الذي يحدّده دستور الدولة الحرّة وقوانينها ..

فمن يدّعي أنّه حاكمٌ باسم الله تعالى ، وأنّه يمثّل الله تعالى في الأرض ، إنّما يقفز بذلك فوق منهج الله تعالى ذاته ..

﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ [آل عمران : ٧٩]

.. ونجاح المفهوم الديمقراطي يتطلّب وجود مؤسّسات ديمقراطيّة شفّافة ، وثقافة اجتماعيّة عالية تُعتبر فيها الخسارة في صناديق الاقتراع أمراً طبيعياً ، ويُعتبر فيها الخصم السياسي شريكاً كاملاً في الوطن .. وكلُّ ذلك يتعلّق بالمستوى الحضاري وبالفكر السائد وينابيع الثقافة بين أبناء المجتمع ، وبالإيمان بشراكة المواطنة داخل حدود الوطن .. فالمواطنة هي عضويّة الفرد وانتماؤه للمجتمع ، عبر عقدٍ اجتماعيٍّ يُقدّم حقوقاً متساوية لكلِّ المواطنين ويفرض عليهم واجبات متكافئة ، وذلك ضمن إطارٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ وثقافيٍّ وأخلاقيٍّ في دولة محدّدة ..

.. وللديمقراطيّة أشكالٌ عديدة ، فهناك الديمقراطيّة المباشرة (وتسمّى الديمقراطيّة النقيّة) ، حيث يصوّت الشعب على قرارات الحكومة مباشرة ، وذلك دون وسطاء (نواب) ينوبون عنهم .. وهناك الديمقراطيّة النيابيّة ، وهنا ينوب النواب عن الشعب في اتّخاذ القرارات ، وهم النواب الذين تمّ انتخابهم من قبل أبناء المجتمع .. كما علينا أن نتميِّز بين درجات للديمقراطيّة حسب نسبة لون الليبراليّة فيها ، فبمقدار ما تُصان حقوق الأفراد والأقليات ، بمقدار ما تنصبغ الديمقراطيّة بلون الليبراليّة ..

وهناك الديمقراطيّة الاستشاريّة ، وذلك عبر الحوار المستمر بين السلطة والمواطنين ، لتقوم العمل السياسي باستمرار .. وهناك الديمقراطيّة التشاركيّة ، وفيها يشارك المواطنون بشكل مباشر في وضع قوانين الدولة وتحريك سياساتها عبر النخب .. وهناك الديمقراطيّة الاشتراكيّة ، وهي ضمن إطار المفهوم الأيديولوجي للاشتراكيّة ..

.. إذاً .. التطوّر الحضاري للبشريّة ولثقافة الديمقراطيّة ولأدوات التواصل الحضاري بين الشعوب ، ينتج أشكالاً مختلفة للديمقراطيّة .. وهذه الديمقراطيّات ليست مقدّسة ،

وليست وصفاتٍ صالحةً لكلِّ الشعوب في كلِّ زمانٍ ومكان ، وبالتأكيد لا تلبي حاجات الشعوب بنسبة مائة بالمائة ، فهي في النهاية صناعة بشرية تتطوّر بتطوّر البشرية ذاتها .. ولكن .. ما نراه في التطوّر الحضاري للبشرية أنّه يتمُّ - مع الزمن - الدفع بالكثير من الديمقراطيات باتجاه التوسّع في مساحة الليبرالية داخلها ..

.. الليبرالية هي مصطلحٌ سياسيٌ يذهب إلى تحرير الإنسان من سلطة ((السياسة والاقتصاد والثقافة الشمولية)) ، وذلك بأدوات تتعلّق بقيم المجتمع وهويته الأخلاقية والثقافية ..

.. ففلسفة الليبرالية تتكئ على حرية الفرد الشخصية وحمايتها ما دامت لا تعتدى على حريات الآخرين وقيمهم ومبادئهم .. وهنا تتحلّى علاقة الليبرالية مع الدين والأخلاق والأعراف الاجتماعية ، فحتى تُحمى الحريات الشخصية ضمن حدود القيم والمبادئ العامة ، لا بدّ من قوانين صارمة تمنع جنوح الآخرين باتجاه إسقاط هذه الحريات والتعدّي عليها ..

.. ففي مفهوم الليبرالية ، المواطن حرٌّ باعتقاده ، وبعلاقته مع كلّ القيم الروحية والمبادئ العامة ، ولكنّها صارمة مع من يعتدي - ولو بالكلام - على عقائد الآخرين ومبادئهم ... في الليبرالية ، الإنسان حرٌّ في أن يشرب الخمر أو لا يشربه ، ولكنه ليس حرّاً في أن يقود سيارته أثناء شربه للخمر ، لأنّ ذلك يُعرّض الآخرين للخطر .. فالدولة الليبرالية لا تتدخل في أنشطة المجتمع الاقتصادية والفكرية والثقافية إلاّ عندما يكون هناك خطر على مصالح الأفراد وحرياتهم ومعتقداتهم ..

وما يميّز الديمقراطية الليبرالية أنّها تقوم على سيادة الشعب عبر صناديق الاقتراع ، مع الأخذ بعين الاعتبار الفصل بين السلطات : (التشريعية .. القضائية .. التنفيذية) .. وهذه السلطات هي تحت القانون وتخضع له بكلِّ أفرادها مهما كان سلّمهم الوظيفي ، وهنا تتقاطع الديمقراطية مع الليبرالية في الحفاظ على الحريات الفردية لأبناء المجتمع ، وفي الحفاظ على حقوق الأقليات فيه ..

وكما أنّ الحرّية السياسيّة محفوظة لكلّ أبناء المجتمع في الدولة الديمقراطيّة ، فهي كذلك في الدولة الليبراليّة ، وفي هذا ضمانٌ لمعارضة حقيقيّة في المجتمع ، تكون مقوِّماً للحراك السياسي ، وباعتنا على إمداده بالحركة والروح ..

.. وتتباعد الليبراليّة عن الديمقراطيّة في مسألة الأغلبية السياسيّة ، وذلك كون الليبراليّة مبنية على حرّية الفرد بغض النظر عن أيّ أغلبية ، وكون الديمقراطيّة تعتمد على سلطة الشعب التي تكون عبر الأغلبية .. ففي حين يكون هامش الحرّية كبيراً بالنسبة للأفراد والأقليات في الدولة الليبراليّة ، فإنّ هذه الحرّية تكون أقلّ منها في الدولة الديمقراطيّة ، التي تعتمد على سلطة الأغلبية المنتخبة من الشعب ..

.. لذلك .. لحماية حرّيات الأقليات وخصوصيّاتهم في الدولة الديمقراطيّة لا بدّ من تثبيت ذلك في دستور الدولة وقوانينها ، بحيث يُمنع جنوح الأغلبية نحو التعرّض لحرّيات الأقليات ... بمعنى المزج بين صبغة الديمقراطيّة بأنّ السلطة للشعب عبر صناديق الانتخاب ، وبين صبغة الليبراليّة بحماية الحرّيات الفرديّة وحرّيات الأقليات .. وهنا نكون أمام نظام ديمقراطي ليبرالي ..

.. ونعود فنقول .. الديمقراطيّة والليبراليّة وغيرها من أشكال الأنظمة السياسيّة ، لا تستطيع أن توصل الحقّ الكامل مائة بالمائة لكلّ المواطنين ، فالتطبيق على أرض الواقع يقوم به بشر فيهم من الخير وفيهم من الشر ، ومن الصعب أن يتجرّدوا عن مصالحهم وعصبيّاتهم بنسبة مائة بالمائة .. ولكن .. تتمايز الأنظمة عن بعضها بمقدار كميّة الحرّية والعدالة والحقّ وتكافؤ الفرص التي ينعم بها أبناء الدولة ..

إنّ نظام الدولة المحسوبة على الدّين والتي يطبّل لها المطبّلون ويزمّر لها المزمّرون ، يُطلق عليه في المصطلح السياسي الوضعي بالثيوقراطيّة ، وهو نظام حكم يزعم فيه الحاكم بأنّه يستمدُّ فيه السلطة من الله تعالى ، وتكون الطبقة الحاكمة عبارة عن كهنة ، وبالتالي فالنظام هنا هو نظام كهنوتي ، وهذا النظام هو شموليّة دينيّة بامتياز ، حيث تزعم الطبقة

الحاكمة ((الكهنوت)) أنّها تعمل وفق تعاليم السماء ، وأنّها تجسّد مبدأ الحاكميّة لله تعالى ..

.. إن لم يكن هناك حس وطني بالقيم المشتركة بين أبناء الدولة على مختلف انتماءاتهم ، وإن لم تُسَد ثقافة قبول الآخر واحترامه ، وإن لم يكن هناك شعور مشترك بكون أبناء الدولة وحدة واحدة ، فإنّ هدف الديمقراطية والليبراليّة وأيّ نظامٍ آخر مهما كان ، لن يتحقّق ، وستكون الديمقراطية والليبراليّة وغيرها من الأنظمة مجرد ظاهر لا يلامس باطن العدل والمساواة والحرية بشيء .. كما أنّه لا بدّ من استقلال القضاء ، واستقلال الإعلام ، كأمرٍ ضروريٍّ لنجاح العملية الديمقراطية ..

.. وفي مقابل التزام السلطة الحاكمة المنتخبة في الدولة الديمقراطية بدستور الدولة وقوانينها ، ومساءلتها في ذلك ، مقابل ذلك ، هناك استعداد من الشعب الذي انتخبها لتقبّل قرارات هذه السلطة ، وإن تعارضت مع المصالح الشخصية لبعض أفراده ..

.. وفي الممارسة الديمقراطية ، وفي دخول الأحزاب في اللعبة الديمقراطية ، قد تكون الأحزاب - أحياناً - عثرات في سبيل تحقيق مراد الديمقراطية ، فالعصبية الحزبية قد تطفو فوق الشفافية الإنسانيّة النبيلة ، ليصبح الانتماء لهذه العصبية فوق المشترك الإنساني النبيل بين أبناء الوطن الواحد ، كما أنّ العصبية الدنيّة والمذهبية والطائفية في نفوس الناس تكون عثرات في طريق انتخابهم السياسي الشريف ..

.. إنّ فصل الدّين عن السياسة ، وفصل العصبية القومية والقبلية والمناطقية والعرقية وغيرها من العصبية عن السياسة ، أمرٌ لا بدّ منه ، لنجاح العملية الديمقراطية السليمة ..

.. ومن الممكن أن يكون اللهث خلف حرفية الديمقراطية من أجل تقنين كل شيء ، وتراكم تلال من القوانين ، ممّا يغرق الدولة في مستنقع البيروقراطية ، من الممكن أن يكون ذلك عائقاً في حيوية النشاط الديمقراطي ..

.. كما أنّه من الممكن أن تقع الديمقراطية في فخ الرؤية قصيرة المدى ، وذلك كون النظام السياسي من الممكن تغييره بعد أربع أو خمس سنين ، فيكون عمله ليس استراتيجياً

للمدى البعيد ، لأنّ العمل الاستراتيجي تُقَطَّف ثماره بعد فترة تتعدّى هذه المدّة .. ومن الممكن أن تكون سياسات النظام المُنتخب تتعلّق بما يُؤمّن فوزَه في الفترة التالية ، فيكون الهدف هو إظهار إنجازات مرحليّة من أجل إقناع الناخب ليس إلّا ..

كما أنّ كلفة الحملات الانتخابيّة وتسعير الصراع بين المرشّحين ، يدفع إلى وقوع هؤلاء المرشّحين في فخ المموّلين لحملاتهم الانتخابيّة ، وبالتالي يكونون تحت سيطرة هؤلاء المموّلين ، وقد تكون هناك مساومات مقابل هذا التمويل ..

.. كما أنّه في النظام الديمقراطي البعيد عن الليبراليّة ، من الممكن أن يقع طغيان من

الأغليبيّة على الأقلّيّة ..

.. وبالمقابل .. يُحسَب للديمقراطيّة أنّها تجعل استقراراً سياسياً في الدولة .. ويحسَب

لها انخفاض مستوى الفساد ، وانخفاض مستوى الفقر ، وانخفاض مستوى الإرهاب .. ويُحسَب للديمقراطيّات الليبراليّة أنّها ضمان ضد الحرب الأهليّة ، وأنّها تُخفّض نسبة الحروب مع بعضها ، فمن يحترم حريّات الأفراد والأقليّات في مجتمعه ، يكون أكثر استعداداً لتفهّم مواقف الآخرين ..

إنّ الدولة المدنيّة الحرّة هي دولة القانون التي يكون فيها جميع أبناء الوطن تحت سقف

القانون ، والأساس فيها هو المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع أبناء الوطن ، والحرية وقبول الآخر والسلام والتسامح .. فدستورها وقوانينها تضمن حقوق جميع أبنائها ، وسلطتها فوق الجميع ، ويخضع لها الجميع على مختلف عقائدهم وأفكارهم وثقافتهم ، من أعلى الهرم السياسي إلى أدناه ، ومن أغنى الناس إلى أفقرهم .. فالدولة هي أعلى سلطة يُلتجأ إليها ، ولا يُتاجر بدستورها وقوانينها صاحب أيّ أيديولوجيّة مهما كانت ..

.. ومبدأ المواطنة - في الدولة المدنيّة الحرّة - هو المعيار الأوّل ، فالمواطن فيها

شريكٌ كامل في عقد المواطنة ، وليس أقلّ من غيره ، بغض النظر عن دينه أو مذهبه أو طائفته أو قوميّته أو عرقه أو إقليمه أو مهنته أو سلطته أو ماله فالثقافة المدنيّة الحرّة

هي ثقافة عقد المواطنة الذي توافَقَ عليه كلُّ أبناء المجتمع ، والذي يُعدُّ خطأً أحمر لا يجوز لأحدٍ أن يتجاوزه تحت أيِّ عذرٍ كان ..

.. وكما أنّه في الدولة المدنيّة الحرّة يتم فصل الدّين عن السياسة ، وأنّه لا يحقُّ لأحدٍ أن يستخدم الدّين والمذهب والطائفة لأغراض سياسيّة ، احتراماً للعقائد وتزيهاً لها عن أيِّ متاجرة دنيويّة .. كذلك .. من أهم مبادئ الدولة المدنيّة الحرّة هو مبدأ عدم اغتصاب السلطة والبقاء فيها ، من قِبَل أيِّ نزعة أيديولوجية أو عائلة أو قبيلة أو طائفة أو شخص أو

.. إنّ من أهم أسباب محاربة التدبّر والبحث في كتاب الله تعالى ، وفي الروايات ذاتها ، وفي المنهج الذي تمّ تأطيره منذ القرون الأولى ، من أهم أسباب منع التدبّر الحقيقي ، والاكتفاء باحترار ما قيل منذ القرون الأولى ، هو الخوف من تولّد مذاهب جديدة ، فالمتناقضات في الروايات ، والخلافات في تأويلها ، تعطي حيثيات تولّد الكثير من المذاهب لاحقاً .. من هنا نقول : إنّ الفصل بين الدّين والسياسة هو لصالح الدّين أكثر منه لصالح السياسة ، لأنّ الدّين في حال عدم فصله عن السياسة سيكون سلماً يتسلّقه المتاجرون بالدّين لتحقيق نفاقهم السياسي من أجل مصالح هي في النهاية لا علاقة لها بالدّين ، بل يأمر الدّين بنقيضها ، وبالتالي سيُشوّه ذلك صورة الدّين في النفوس ، حتّى في نفوس متّبعيه ..

وإن قال قائل : هناك من هو صادق ، ويريد تحقيق منهج الله تعالى على الأرض ، وهو بعيد كلّ البعد عن أيِّ نفاق سياسي .. نقول : نعم ، يُوجد من هو صادق ، ولكن ما يعتقد هذا الصادق ليس عين ما يريد الله تعالى ، ما يعتقد هو فهمه أو فهم من رسموا له منهجه ، وبالتأكيد عنده من الحقيقة ، ولا نقول إنّهُ ليس على شيء ، ولكن فهمه الذي يريد تطبيقه على أرض الواقع لا يمكن أن يطابق مائة بالمائة عين ما يريد الله تعالى ، فهناك صادقٌ آخر يختلف مع هذا الصادق في الوقت الذي يدّعي فيه أنّه يريد تحقيق منهج الله تعالى ، وهناك ثالث ، وهناك وهناك .. علينا أن نتميِّز بين فهمنا للدّين

وبين حقيقة الدّين ، وعلينا أن نحترم اعتقاد الآخرين ، وألاّ نظن أننا نحتكر الحقيقة ، وألاّ نظن أن الآخرين ليسوا على شيء ، فذلك جهلٌ وقع فيه أهل الكتاب ..

﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ

شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۗ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿ [البقرة : ١١٣]

فقول اليهود عن النصارى ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ ، وقول

النصارى عن اليهود ﴿ وَقَالَتِ النَّصْرَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ ، كل ذلك يحصل

في الوقت الذي يتلون فيه كتابهم ﴿ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴾ .. لذلك .. من يدعي منا -

ممن يتلو كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) - أنه يملك الحقيقة ، وأن الآخرين مهما كانوا ((سواء من أصحاب الرسالات الأخرى ، أم المذاهب الأخرى الذين يشتركون معه بتلاوة القرآن الكريم)) ليسوا على شيء ، وبالتالي لا بدّ من إقامة دولة دينية مبنية على فهمه هو ، وما يغرق فيه من عصبية مذهبية وطائفية ، إنما هو جاهل بحقيقة ما يحمله كتاب الله تعالى القرآن الكريم ﴿ كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ ..

.. الدولة الدينية كما يدعوا إليها المطبّلون والمزمرّون ، هي هبوطٌ بالقيم الروحية النبيلة التي رمزها الأنبياء عليهم السلام بما يحملون من خلاص ونقاء ، إلى نماذج سياسية تاريخية انتهت بملكٍ قسريٍّ في عهد معاوية ، وحوّل إلى حكمٍ ملكيٍّ قسريٍّ يرث الولد فيه السلطة السياسية عن والده باسم الدّين كما يرث منه الأموال والعقارات بمعنى هي ((نعي الدعوة للدولة التاريخية باسم الدّين)) دعوةٌ للهبوط بالقيم الروحية النبيلة التي رمزها الأنبياء عليهم السلام إلى نماذج تاريخية خطؤها أكثر من صوابها ..

.. الداعون للدولة الدينية يقولون لن نفهم الإسلام أكثر ممّا فهمه سلف الأمة .. ونحن نسألهم : أليس تحويل السلطة إلى نظام حكمٍ ملكيٍّ قسريٍّ تمّ في سلف الأمة !!!؟

.. أليس هذا التحويل إلى نظامٍ قسريٍّ وراثيٍّ ينقضه كتاب الله تعالى (الذي هو جوهر الدين) بكلِّ حرفٍ من حروفه ؟!!!!!! .. نترك الإجابة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ..

.. في الدولة الحرّة بقوانينها المدنيّة الحرّة نرى مصالحةً وتكاملاً بين ما يتعلّق بالآخرة من قيم نبيلة وشعائر عبادات من جهة ، وبين ما يتعلّق بالدنيا من عملٍ ببناء يهدف لخدمة الإنسان والنهوض به حضارياً من جهةٍ أخرى ... هذه المصالحة هي نتيجة طبيعيّة للمصالحة بين هذين الوجهين في دلالات كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) الذي يجمع بين خيرَي الدنيا والآخرة .. فالإنسان - أيّ إنسان - مهما كان دينه أو مذهبه أو

انتماؤه ، هو - كإنسان - مكرمٌ من قِبَل الله تعالى ﴿ **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ** ﴾

[الإسراء : ٧٠] .. فكيف إذا لا يكون مكرمًا عند من يقدمون أنفسهم ناطقين باسم الله تعالى ؟!!!!!! ..

.. لا يُوجد في التاريخ ما هو ثابت لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولا يُوجد في التاريخ ما هو وصفة صالحة لكلِّ زمان ومكان ولكلِّ الأمراض الاجتماعيّة والسياسية والفكرية والثقافيّة للمجتمعات البشريّة ، فالتاريخ يرسمه البشر ((الذين يخطئون ويصيبون)) بأيديهم .. وفهمنا للدين يتعلّق بإدراكنا وعلمنا وتجردنا عن عصبّاتنا ، ولا يحقُّ لبشرٍ أن يقف ويفرض على البشريّة فهمه الخاص على أنّه عين مراد الله تعالى .. أبداً .. ففهمنا للدين هو جزء من التاريخ ، يتطور حسب تطوّرنا العلمي والحضاري .. وهذا ما نراه في تعدّد المذاهب والطوائف داخل الدّين الواحد ، ونراه أيضاً في تعدّد الرؤى والأفكار والاتّجاهات داخل المذهب الواحد .. فكيف إذا يُقدّمون دولتهم التاريخيّة (باسم الدّين) على أنّها مملكة الله تعالى في الأرض ؟!!!!!! ..

.. المشكلة في الداعين للدولة الدّينيّة أنّهم لم يعوا مسألة هامّة ، هي كيف تتمثّل الأحزاب الدّينيّة آليات العمل السياسي ومنطقه باسم الدّين ، تلك الآليات المبنية - في الكثير من جوانبها - على فن التعامل مع الواقع ، وفن توظيف الممكن في معطيات الواقع

.. فهذه الآليات لا تُحمَل - في ماهيّتها - على أيّ حامل يُجمَع عليه من قبل جميع أتباع الدّين الواحد .. فالآليّة عند حزبٍ دينيّ ما هي خروج على تعاليم الدّين عند حزبٍ دينيّ آخر ينتمي أتباعه لذات الدّين .. وهنا يُزجّ الدّين - من قبل المطبّلين والمزمرّين للدولة الدّينيّة - في مناهات لا علاقة له بها لا من قريب ولا من بعيد ، فأيّ خطأ سياسي ترتكبه الأحزاب الدّينيّة سيتمّ تحميله على الدّين ..

.. وهنا يحقّ لنا أن نسأل السؤال التالي :

.. إن كان هذا الخطأ السياسي سيتمّ تحميله على الدّين (الذي هو مجموعة قيم ومبادئٍ نقيّةٍ مجردة عن عصبيّاتنا) بسبب عدم إدراك الكثيرين للخطأ الفاصل بين حقيقة الدّين المجرّدة وبين رجالات التاريخ ، فأيّ إساءة تلك التي سيتمّ إلقاؤها على الدين !!!؟ .. ومن يتحمّل المسؤوليّة أمام الله تعالى أولاً ، وأمام أبناء الأمتة ثانياً ، نتيجة زجّ الدّين في مستنقعات الاجتهادات السياسيّة لبشر يخطئون ويصيبون !!!؟ .. وماذا يختلف هذا الزجّ عن زجّ الدّين في خلافات السابقين السياسيّة ، والتي لم ينتج عنها إلاّ المزيد من المذاهب والطوائف التي في حقيقتها ليست أكثر من خلافات سياسيّة وفكريّة ، حوّلت مع الزمن - نتيجة العصبيّات - إلى دين ؟ ..

.. وإن كان هذا الخطأ السياسي لا يُحمَل على الدين ، والدين منه براء ، وهذا هو الحقّ الذي يجب أن يكون ، إن كان الأمر كذلك فارضين جدلاً وجود الوعي الذي يتمّ به التمييز بين حقيقة الدّين المجرّدة وبين رجالات التاريخ ، فلماذا المتاجرة بالدّين من أجل الأهواء السياسيّة !!!!!!؟ .. ولماذا تُسمّى الدولة التي يطبّلون ويمزّرون لها بالدولة الدّينيّة .. !!!!!!؟

.. ثمّ ألا يحقّ لنا أن نسأل السؤال التالي :

.. إذا كانت الدولة الدّينيّة التي يدعو إليها المطبّلون والمزمرّون مبنية على ثوابت لا يجوز تجاوزها ، هي فهم هؤلاء للدّين ، واقتباس من بعض السابقين ، فهذا يعني أنّنا أمام دولة لا يمكن لقوانينها أن تتطوّر مع التطوّر الحضاري للبشريّة ، وهذا ينافي كون النصّ

القرآني يحمل من الدلالات والمعاني لكلّ جيل ما يناسب المعطيات الحضاريّة لهذا الجيل

﴿ سَتُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ

عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت : ٥٣] ، وهذا اتّهامٌ لكتاب الله تعالى بأن دلالته لا

تتجاوز فهم هؤلاء وأسلافهم ، واعترافٌ منهم أنّ نظام دولتهم التي يطبّلون ويزمّرون لها لا يتطوّر مع الزمن ..

.. الدولة الحرّة التي يتمّ تطبيقها على مسلمين شرفاء يعتزّون بإسلامهم ، ويعون دينهم ، ويعيشون فاعلين في حضارة عصرهم ، هي الدولة الدّينيّة التي تتمّ قراءتها من كتاب الله تعالى في العصر الذي يعيشه المسلمون في دولتهم الحرّة هذه .. ولذلك تُعدّ الدولة الحرّة التي أبنّاؤها مسلمون دولةً الواقع الذي تُستنبط أحكامه من كتاب الله تعالى ، بشكلٍ مستمرٍّ لحلّ المشاكل الحضاريّة في كلّ زمانٍ ومكان ..

ثمّ من قال بأنّ الدولة الحرّة هي بالضرورة دولة مارقة على الدّين وتدعو للفواحش كما يزعم المطبّلون والمزّمرون لدولتهم التاريخيّة؟!!! .. أليست الدولة الحرّة دولةً تُصان فيها كلّ الحقوق الدّينيّة والمذهبيّة والفكريّة والثقافيّة والشخصيّة والاقتصاديّة وكلّ ما يضمن كرامة الإنسان عملاً بقوله تعالى ﴿ **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ** ﴾ [الإسراء : ٧٠] ؟

.. أليس دستور هذه الدولة وقوانينها منبثقة من مراد مواطنيها وموافقتهم على كلّ جزئيّة فيها ؟ .. أليس من المفروض بزاعمي الدولة التاريخيّة أن يظنّوا أنّ هؤلاء المواطنين بمحملهم شرفاء غيورون على دينهم ملتزمون بكلّ المبادئ القيّمة التي جاء الدّين لتبليغها وحمايتها ورعايتها ؟ .. أليس المواطنون ضامنين لتطبيق هذه القيم والمبادئ والأحكام التي صاغوها قوانين في دولتهم الحرّة ، بناء على معتقداتهم هم ، والتي من أهمّها المعتقدات الدّينيّة التي يلتزمون بها ؟ .. فكيف إذا يُتّهمون - من قِبَل المطبّلين والمزّمّرين للدولة التاريخيّة باسم الدّين - بأنّهم سيختارون أحكام الفواحش والدعارة والخروج على منهج الله تعالى ،

وأَنَّهُم ليسوا ضامنين لما يعتقدون به ، وأنَّ الضامن الوحيد لمنهج الله تعالى هم فقط عابدو أصنام التاريخ الذين نصَّبوا أنفسهم أوصياء حتى على منهج الله تعالى ؟!!!!!! ..
.. ما يجب أن نعلمه أنَّ المجتمع البشري كدولة وكنظام سياسي ، لا بدَّ من النظر إليه وفق ثلاث مراتب : شعب - دولة (مؤسَّسات) - نظام سياسي ..

١- الشَّعب في أيِّ مجتمع بشري يتوزَّع أبنائه ضمن انتماءات مختلفة ومتداخلة .. كلُّ انتماء منها له خصوصيَّاته التي لا يحقُّ - في الدولة الحرّة - لأَيِّ كان أن يجبره على ترك شيءٍ منها ، أو على أيِّ انتماءٍ آخر ، ما دامت هذه الخصوصيَّات لا تسيء لخصوصيَّات الآخرين ، ولا للأخلاق العامَّة التي تشكِّل القاسم المشترك بين جميع أبناء المجتمع ..

وهنا في ساحة هذه الانتماءات لا يمكن فصل الدِّين عن المجتمع ، فالمسألة تخصُّ كلَّ إنسان بشكلٍ مباشرٍ يتعلَّق به كشخص .. والقضيَّة ضمن هذه الساحة قضيَّة عقيدة وقضيَّة ثقافة وقضيَّة فكر ، بحيث تتكفَّل الدولة الحرّة بحفظ حقِّ كلِّ إنسان بأن يختار أيِّ عقيدة وأيِّ انتماء وأيِّ ثقافة يريد .. من هنا نرى أنَّه في هذه الساحة لا يمكن فصل الدِّين والمذهب والطائفة عن المجتمع ، وأيِّ فصلٍ في ذلك يُلغي هويَّة الدولة الحرّة ..
.. ففي هذا البعد يُعدُّ الدِّين والقيم الفكرية والروحية لكلِّ إنسان ، عبارة عن عقد بين هذا الإنسان وبين الله سبحانه وتعالى ، ولا يحقُّ لأَيِّ إنسانٍ آخر أن يتدخل في هذا العقد ، كما أنَّه لا يحقُّ للإنسان صاحب هذا العقد أن يتدخل في عقائد الآخرين ..

في هذا البعد تُوجد من العقود بين الله تعالى وبين أبناء المجتمع ما يساوي عدد أبناء المجتمع ، ولا علاقة للدولة في ذلك إلاَّ في الحفاظ على الخصوصيَّات العقديَّة والشخصيَّة لكلِّ إنسان ، والحفاظ على عدم تجاوز القيم العامَّة والمبادئ الأخلاقية والاجتماعية التي يتوافق عليها المجتمع ..

٢- بينما الدولة هي مجموعة المؤسسات التي تدير شؤون المجتمع ، وفق الدستور ومجموعة القوانين والأحكام التي ينصاع لها أبناء المجتمع على مختلف انتماءاتهم .. وهنا في هذه الساحة (الدولة) :

أ- في صياغة دستور الدولة الحرّة وقوانينها ، تُؤخَذ بعين الاعتبار الخصوصيّات الدنيّة والمذهبيّة والطائفيّة والثقافيّة والتاريخيّة لكلّ جماعة ، وفي هذا الجانب التشريعي تأخذ كلّ خصوصيّة حقّها في ذلك دون الاعتداء على حقوق غيرها من أبناء المجتمع .. بمعنى لا يتمّ - في هذا الجانب التشريعي - فصل الدّين (عقيدة وثقافة وفكر) عن القوانين والأحكام الخاصّة بكلّ خصوصيّة من هذه الخصوصيّات ..

وهنا في صياغة الدستور والقوانين التي تنظّم العلاقة فيما بين أبناء المجتمع وتنظّم العلاقة أيضاً بينهم وبين النظام السياسي ، في هذه الصياغة عقدٌ يتوافق عليه كلّ أبناء المجتمع .. فالعقد هنا هو ما يُنظّم العلاقة بين الجميع على كلّ المستويات ..

ب- في الجانب التنفيذي لتطبيق دستور الدولة الحرّة وقوانينها عبر مؤسسات الدولة التنفيذية ، يتمّ التعامل مع أيّ من أبناء المجتمع وفق دستور الدولة وقوانينها وأحكامها .. وفي هذا الجانب ، وحفاظاً على وحدة المجتمع (بكافة تنوعاته) ، يتمّ الفصل بين أيّ انتماء لأيّ كان ، وبين انصياعه لقوانين الدولة المدنيّة الحرّة ، كون الدولة المدنيّة الحرّة هي دولة القانون ، وكون جميع أبناء المجتمع (دون استثناء) ينصاعون - بذات الدرجة - لهذه القوانين ..

وهنا تكمن وظيفة الدولة (في هيئاتها ومؤسساتها التنفيذية) بالحفاظ على تنفيذ هذه القوانين على جميع المواطنين ، فتنفيذ بنود العقد بين أبناء الدولة فيما بينهم ، وبينهم وبين

الهرم السياسي ، وبين عناصر الهرم السياسي ، كل ذلك يقع تنفيذه على عاتق مؤسسات الدولة ..

.. وفي ساحة الدولة ، نرى منطقةً وسطى ، تقع في الجانب التشريعي منها في ساحة عدم فصل الدّين عن المجتمع ، وهي بذلك تشترك مع الفقرة (١) كما رأينا .. وتقع في الجانب التنفيذي منها في ساحة فصل الدّين عن السياسة ، كما سنرى في الفقرة (٣) ..

٣ - بينما في النظام السياسي ، حيث تتم قيادة الوطن سياسياً ، وتُترجم فيه علاقات الوطن وأبنائه مع الدول الأخرى والأنظمة السياسيّة الأخرى ، وحيث أبناء الوطن متساوون في الوطنيّة تحت سقف وطن واحد في الحقوق والواجبات .. **في ساحة النظام السياسي هذه ، لا بدّ من فصل الدّين عن السياسة فصلاً كاملاً ، وإلا سيؤدّي عدم الفصل إلى متاجرة المتاجرين سياسياً بالدّين ، وسيكون انتماء بعض المواطنين لوطنهم أقلّ من انتمائهم لأوطان أخرى ، وسيكون الدّين والمذهب والطائفة مطيّة لكلّ متسلّق ولصّ يريد الوصول إلى السلطة السياسيّة عبر سلاّم الدّين والمذهب والطائفة ..**

وهنا يسقط النظام السياسي بمجرد خروجه عن الثوابت الموجودة في دستور الدولة وقوانينها ، لأنّ النظام السياسي في الدولة الحرّة هو مجردّ خادم لتحقيق مراد أبناء هذه الدولة ..

.. الدولة الحرّة في بعدها الثاني كدولة مؤسسات ، وبعدها الثالث كتفاعل مع نظام سياسي ، مبنية على الكفاءات العلميّة ، بغض النظر عن الانتماءات الدينيّة والمذهبيّة والطائفيّة والسياسيّة ، فإذا أردنا - على سبيل المثال - اختيار مدير لمستشفى فعلينا النظر في الكفاءات العلميّة ، وليس النظر في الانتماءات الدينيّة والمذهبيّة والطائفيّة والسياسيّة ،

وأى مخالفة يقوم بها من تمّ اختياره باتجاه عصبية الخاصة به دينياً أو مذهبياً أو طائفيّاً أو سياسياً يُحاسب عليها ضمن قوانين هذه الدولة المدنيّة الحرّة ، حيث يتمّ أخذ ذلك بعين الاعتبار حين وضع قوانين هذه الدولة ..

.. وتوافق أبناء الدولة الحرّة (على مختلف انتماءاتهم المذهبيّة والطائفيّة) على قوانين هذه الدولة ودستورها ، لا يتعارض أبداً مع معتقدات أيّ من أبناء هذه الدولة ، لأنّ هذه القوانين تأخذ بعين الاعتبار حرّية المعتقد للجميع ، وتصون هذه الحرّية وتحفظ كلّ الحقوق المتعلّقة بذلك ، وما تُحرّمه هذه القوانين هو الاعتداء على هذه الحرّيات .. فكلّ قانون يمنع طائفة من التعديّ على حقوق الطوائف الأخرى ومعتقداتها ، إنّما يمنع - في الوقت ذاته - هذه الطوائف من الاعتداء على حرّية هذه الطائفة ومعتقداتها ..

الدولة الحرّة تتعلّق وفق البيان القرآني بمفهوم الربويّة ، بمعنى تسيير معاش الناس في الحياة الدنيا .. والربويّة - كما نقرأ في كتاب الله تعالى - تتعلّق بالمؤمنين والكافرين على حدّ سواء ، وبجميع البشر على مختلف انتماءاتهم القوميّة والدينيّة والمذهبيّة والطائفيّة بينما صفة الإلهيّة نراها (في كتاب الله تعالى) خاصّة بالمؤمنين بالله تعالى فقط ، لأنّ غير المؤمنين بالله تعالى لهم آلهتهم التي يعبدونها من دون الله تعالى ..

.. لذلك .. فالله سبحانه وتعالى ذاته ييسّر معاش جميع البشر دون استثناء ، سواء كانوا مؤمنين به أم لم يكونوا ، فهو جلّ وعلا ربّ العالمين ..

.. ودساتير الدول وقوانينها تُوضَع لتصرف معاش الناس حسب إرادتهم ، وهذا - في الدول الحرّة - لا يتعارض أبداً مع انتماءاتهم وعقائدهم ... لذلك فمبدأ الشورى كما يؤمن به المؤمنون بكتاب الله تعالى هو ((داخل الوطن المتعدّد الأديان والمذاهب)) جزء من مبدأ الديمقراطيّة التي تمارس في الدول المدنيّة الحرّة ، كون الشورى تتعلّق بالمؤمنين بها فقط ، وكون الديمقراطيّة تتعلّق بالجميع دون استثناء وهذا يقابل كون بعض البشر ((المؤمنين بالله تعالى)) يتعلّقون بصفة الإلهيّة ، في حين يتعلّق جميع البشر ((المؤمنين والكافرين)) بصفة الربويّة ..

.. ولكن .. كون الشورى - كما رأينا - ليست مخصّصةً بآلية محدّدة ولا بجبل محدّد ، وكون هدفها خدمة الناس بأرقى الآليات الشفّافة والصادقة التي تُؤمّن - قدر المستطاع - الحرّيّة والعدالة وتكافؤ الفرص للجميع ، كلُّ ذلك يجعل من الشورى هدفاً ديمقراطياً حتّى لغير المسلمين ..

.. من هنا نرى أنّ **الدولة الحرّة** التي تُصان فيها كلُّ الحقوق ، بعيداً عن أيّ تنظيرٍ شموليّ ، وأيّ استبدادٍ فكريّ أو ثقافيّ أو سياسيّ أو وبعيداً عن المتاجرة بأيّ قيمة كقناعٍ للاستحواذ على السلطة ، وبعيداً عن أيّ ظلمٍ لأيّ كان تحت أيّ مسمى كان ، هي الدولة التي نرسم صورتها من خلال إدراكنا السليم لدلالات كتاب الله تعالى ، وبالتالي هي **مطلب قرآني** ..

المهندس
عدنان
الرفاعي